

الطلاق في الإسلام

محمد رومقيد

في تبيل حل اسلامي جذري لمشكلة الطلاق

سنة النشر ١٤٠٦

من علماء الازهر الشريف



Bibliotheca Alexandrina



0130098



طبوعات الشعب

ثقافة وعلوم إنسانية لكل الشعب

تصدر عن مؤسسة

دار الشعب

للمصحافة والطباعة والنشر

رئيس مجلس الإدارة

أحمد شوقي القيبي

المدير العام

جمال الدين زكي

سنظل القاهرة .. واثقاً قلب العروبة والإسلام
الناض .. تتبوأ مكانها التاريخية والحضارية ..
في عالم الفكر والثقافة والنشر !!



الإدارة: ٩٢ شارع قصر العيني - بالقاهرة

ت ٣٥٥١٨١٠ / ٣٥٥١٨١٨ / ٣٥٤٣٨٠ / ٣٥٥٧٧٣٠

تلكس دولي: ٢٠٥٧٤

ص. ب. ١٤ رقم بريدي ١١٥١٦





ثقافة وعالم إنسانية لكل الشعب

الطلوع في الإسلام

محدد ومُقيّد

في سبيل حلّ إسلامي قاسم لمشكلة الطلاب

كتاب الفدح

من علماء الأزهر

وعضو المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالأوقاف

مطبوعات
الشعب
سلسلة ثقافية
اعلامية
دينية
تصلها :

مؤسسة
دار الشعب
للصحافة
والطباعة
والنشر :

رئيس قطاع النشر
سعاد قنديل

- الغلاف تصميم الفنان :
نبيل محمد فرغلي
- الأعداد الفنية :
انور عبد السلام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا
الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ
فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ
وَالْيَوْمِ الْآخِرِ . ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا . »

صدق الله العظيم

قرآن كريم

المحتوى

المقدمة ٥

الفصل الأول

أبغض الحلال الى الله الطلاق ١١

الفصل الثانى

الطلاق ماذون فيه وغير ماذون (سنى - بدعى) ... ٢٩

الفصل الثالث

الاشهاد فى الطلاق ٧١

الفصل الرابع

طلاق الفضبان ٨٢

الفصل الخامس

الطلاق بين الورع والحكم ٩١

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على اشرف
المرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وعلى الأئمة المتبوعين ،
والعلماء العاملين ، ومن اهتدى بهديهم الى يوم الدين .

وبعد :

فمنذ وجه الله تعالى الى بحث وضع : المرأة في الاسلام ،
مكانتها وجهادها ، وحقوقها وواجباتها ، وطريق نهضتها ،
ونهضة الأمة بنهوضها - والذي ظهر في كتاب بهذا العنوان
عام (١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م) خطر ببالي عند تمام البحث
او مقاربته التمام ، ان يكون الفصل الذي يتحدث عن الطلاق
ومشروعيته بعنوان : تقييد الطلاق في الاسلام - ذلك انه في
الحقيقة مقيد بقيود اسلامية حكيمة ، لو التزمناها تشريعا ،
واوضحناها فقها وفتوى ، لكفت الأسرة كثيرا من العنت في
مشكلة الطلاق ، وكفتنا كذلك محاولات الجلب قيود غير
حكيمة ، تزيد في مشاكل الأسرة وأعبائها أضعاف ما تعالج
منها ، ولكنني عدلت عن ذلك العنوان خوفا من ان يستغل
ايحاءه المغرضون ، ممن يشوهون الحقائق ، ويتلففون ما يوافق
أهواءهم بغير تحرر او انصاف ، وكذلك المتعجلون الذين يكتفون
بعنوان الكتاب من دون اللباب .

* * *

وقد تحدث الفصل الخاص بالطلاق عن مدى حرص الاسلام على صلاح الأسرة ، وبيان واجبات الزوجين ، وحقوق كل منهما تجاه الآخر ، وقدسية العلاقة بينهما ، ثم علاج ما يجد من مشاكل وازمات ، سواء كان العلاج من جانب الزوجين نفسيهما ، او بمعونة أسرتهما ، او بتحكم بعض المخلصين بينهما .

وعن بفض الاسلام للطلاق الذى هو فصم لِمِثاق غليظ ومقدس ، ولنا يقرر كثير من الأئمة ان الأصل فيه الحظر ، فما ابيح في الواقع الا لضرورة الحاجة البشرية اليه عند اسبابه ودواعيه ، وبقيوده وحدوده ، فكأنما هو في جوهره عملية انقاذ من غمرة حياة يتفاقم شرها ، ويستعصى علاجها .

كما ذكر ان الطلاق بيد الرجل الا ان اشترطته المرأة . . الى آخر ما هنالك .

وقد لقي الكتاب - والحمد لله - ممن يعتد بهم رسوخا في العلم ، تقديرا فوق كل تقدير .

* * *

وبين الحين والحين تنشط الدعوة الى تقييد الطلاق ، وايا كان هدف هؤلاء الدعاة وصلتهم بالاسلام ، وفهمهم له ونياتهم نحوه ، فهي تعبر عن حاجة حقيقية الى مراجعة قوانين الأسرة ، بيد ان تلك الدعوة وهؤلاء الدعاة كثيرا ما يتنكبون الطريق الواضح والسبيل القاصد ، الذى سننه العليم الحكيم ، ورخصه لعباده رحمة بهم وصلاحا لأمرهم ، ويدعون الى منهج غير اسلامي ، وذلك بان يكون ايقاع الطلاق موكولا الى القاضي ، وليس هذا على الحقيقة سلب حق الرجل

فحسب ، بل فيه معنى الإبطال لتشريع إسلامي عادل ومقدس ،
بتقليد منهج شقي به أهله ، والتمسوا الخلاص من أدوائه ،
بمخالفته الى رحاب أرجب .

وعاودت النظر في الموضوع ثانية ، وظهرت آثار ذلك في
بحث تكلمت فيه بتفصيل أوفى على آراء العلماء في تقسيم
الطلاق، الى طلاق ماذون فيه شرعا ، ويسمى بالطلاق السني،
اي الموافق لما أذنت السنة به ، وغير ماذون فيه ، ويسمى
بالطلاق البدعي أي المخالف لما أمر الله تعالى ورسوله به ،
وأتفق العلماء على انعقاد الطلاق الأول ولزومه ، وخلافهم
حول الطلاق الثاني وصحة إيقاعه .

ومضى البحث يقرر عن بصيرة أن الحل الصحيح لمشكلة
الطلاق لن يكون الا من الفقه الاسلامي ، في كتاب الله تعالى
وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

وبعثت بخلاصة وافية الى وزارة الشئون الاجتماعية
ولجنتها الرسمية عام ١٩٦٠ . وقد أجابت وزارة الشئون
في كتابها شاكرة أنها أحالت البحث الى اللجنة المختصة .

ونشر نص ما بعثت به الى الوزارة في مجلة الاعتصام
عددي يونيو ويوليو سنة ١٩٦٠ .

وفي طنطا من بضع سنوات عرض مشروع : قانون الأحوال
الشخصية ، بدار الاتحاد الاشتراكي ، على لجنة من أولى العلم
ورجال القانون المدني المهتمين بشئون الأسرة ، وكنت أحد
اعضاء اللجنة ، فكانت فرصة لدراسة القانون القائم والمقترح
وابداء الرأي فيهما .

وتجدد البحث أخيراً بتجدد الدعوة الى تقييد الطلاق على غير المنهج الذى نعلمه من الاسلام ، واخذ البحث صورته الشاملة بالجهد المستطاع فى المذاهب الأربعة المعروفة ، وبقيّة المذاهب التى اعتمدت عليها موسوعة ناصر الفقه الاسلامى بالمجلس الأعلى للشئون الاسلامية التابع لوزارة الأوقاف المصرية .

ثم فيما كتبه علماء باحثون من القدامى والمصارعين ، لم يلتزموا منهجاً بعينه ، وآثروا أن يسيروا مع الدليل .

* * *

وتأكد لى بعد هنا كله أن الكلمة الأخيرة للباحثين فى امر الطلاق على المنهج الاسلامى ، ومن فقه الكتاب والسنة لم تتم بعد، وأن فى الاسلام بهذا الصدد - كشأنه فى سواه - ما يمكن للمصلحين من أن يستمدوا قوانين اصلاح ، تواجه كل حال بما يوائمها ، علاجاً وتقويماً واصلاحاً .

ولا شك أن العصمة والسند والرفق والخير كله فى كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وأن واجب المسلمين وصلاح أمرهم فى رجوعهم الى هذين الأصلين ، وصلاحهم عن هاتهما حكماً فضلاً ، ومنهجاً قوياً .

* * *

وهذه خلاصة كذلك لأرجاعات واسعة - جهد الطاقة المحدودة - توضح المنهج الاسلامى الصحيح فى ايقاع الطلاق ، مستمداً من كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وعمل الصحابة الكرام بعد أن تم التشريع واكمل ، مع النظر فى مذاهب الأئمة ، وما اتفقوا عليه ، وبعض

ما اختلفوا فيه نقدمها للباحثين من علماء المسلمين ،
والمسؤولين عن شئون الأسرة وقوانينها في البلاد المصرية
والامة الاسلامية .

وهي بهذا والحمد لله تعطينا وضوحا كاملا بالدليل
الناقص ، والحجة اليينة ، ان الطلاق مقيد بقيود اسلامية
حكيمه تغنى عن كل قيد مجلوب ، فيه من الشرور والمشاكل
ما فيه ، وتحمل الأسرة من اسراف بعض الرجال على انفسهم
وأهليهم ، بإرسال الطلاق في غير موضعه ، أو استعماله في غير
ما شرع له .

وتدفع عن الشريعة المطهرة اسراف بعض الآراء الفقهية في
الاعتداد بما أسرف الناس فيه ، متجاوزين حدود الله ، فهي
تعالج المشكلة من جذورها ، وتحل العقدة قبل استحكام
حلقاتها ، وتستمد الدواء والشفاء في كل هذا من كتاب الله
تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

((ياايها الناس قد جاءكم موعظة من ربكم ، وشفاء لما
الصبور وهادى ورحمة للمؤمنين)) .
والله الهادى الى سواء السبيل .

كمال أحمد عون

الفصل الأول

« أبغض العلال الى الله الطلاق »

حديث شريف

□ تشريع حكيم - تنظيم وتثمين - روح طيبة في التعديل - جهود الفقهاء والنهضة - مائدة حافلة - الاسلام اكمل - ملاحظة علمية - البحث ومنهجه - القرآن والزوجية - التحكيم - في آيات الطلاق - تدرج في التشريع : تحديد ثم تقييد - اكتمال - عمل الصحابة .



الاسلام في تقريره مشروعية الطلاق حاطه بضوابط وقيود ، وفي تقريره مشروعية الزواج صان قدسيته بأداب وحدود ، كلتاهما سواء في الحل والعقد تضمنت من رعاية الصالح العام للأفراد والجماعات أهمها واكملها ، شرعة الله الذي يعلم من خلق ، وهو اللطيف الخبير .

لذا كان في الزواج وتكوين الأسرة مدد جديد للحياة وعمارة الكون ، على أساس وطيد من التماون والتكافل والودعة ، ففي الطلاق - ولا ريب - عند موجباته ودواعيه فرج من شدة ، ومخرج من ضيق . ويسر من عسر « وإن يتفرقا يغن الله كلا من سعته » .

وغنى عن البيان أن الاسلام لم ينشئ الزواج ولا الطلاق ، اذ هما في البشرية من قديم ، وانما وضع لكل منهما نظاما ، وحد له حدودا تحقق النجاة منه ، وتبطل الجور فيه .

ولو أن المسلم اهتدى في أمره كله بهدى دينه ، واخذ نفسه بأدابه وتعاليمه ، ولم يتعد حدوده ، ما ظلم نفسه أو غيره ، وما كان للطلاق من قسوة يشقى أحد بها ، أو مشكلة يكثر الخوض فيها ، ويثور الجدل من حولها ، وتوضع لها القوانين ، ويلتمس لها العلاج .

تنظيم وتقنين

ومنذ وضعت أول لائحة لتنظيم المحاكم الشرعية في مصر عام (١٨٨٠ م) وقانون الأحوال الشخصية يجرى تعديله مرة بعد مرة ، كلما استبانت لذلك ضرورة واقتنع المقتن المصري بها ، بل ان تعديلين يحدثان في عامي ١٩٠٩ ، ١٩١٠ م يأتي عنهما في مذكرة تفسيرية لمجلس الوزراء قولها : « ولم يمض على صدورها بضع سنوات حتى رُؤى في التطبيق صعوبات عظيمة ، وفي الاجراءات عيوب ظاهرة » .

وكان القضاء يجرى على المذهب الحنفى السائد قضائيا في تركيا حينذاك ، بل يقتصر على الراجح من أقوال أئمنته ، بعد أن كانت المذاهب الأربعة مرعية من قبل ، ثم اتجه المقتن المصري الى الانتفاع بالفقه الاسلامى ، واختيار ما هو أنفع للأمة - وأقرب الى روح الاسلام ، من غير اقتصار على مذهب أو مذاهب معينة .

روح طيبة فى التعديل

وانه لما يسعد الباحث المسلم أن يسجل هنا أن هذه التعديلات التى تكررت والتطورات التى حدثت فى تلك القوانين كانت تستهدف الفقه الاسلامى ، تنشدا بين ثناياه حاجتها ، وتستلهم روح التشريع

في تقنينها ، ثقة منها بأن الشريعة الإسلامية قد احتوت من المبادئ والأصول ما يكفل سعادة البشرية ، وكانت حريصة على إبراز هذا المعنى صراحة ، فقد جاء في المذكرة الإيضاحية لمجلس الوزراء بشأن القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بعد بيان مشروعية الطلاق وحكمته ، وسماحة الشريعة ويسرها ، وأن آراء بعض الفقهاء كانت منهج شقاء العائلة وسببا في تلمس الحيل وإبتداع أنوالها ، جاء في المذكرة ما نصه :

« ومن الواجب حماية الشريعة المطهرة ، وحماية الناس من الخروج عليها ، وقد تكفلت بسعادة الناس دنيا وأخرى ، وأنها بأصولها تسع الأمم في جميع الأزمنة والأمكنة ، متى فهمت على حقيقتها ، وطبقت عن بصيرة وهدى . »

ثم مضت تقول : ومن السياسة الشرعية أن يفتح للجمهور باب الرحمة من الشريعة نفسها ، وأن يرجع الى آراء العلماء لتعالج الامراض الاجتماعية كلما استعصى مرض منها ، حتى يشعر الناس بأن في الشريعة مخرجا من الضيق وفرجا من الشدة .

لهذا .. فكرت الوزارة في توضيح دائرة الطلاق بما يتفق مع أصول الدين وقواعده ، وبوافق أقوال الأئمة وأهل الفقه فيه ، ولو من غير المذهب الأربعة ، فوضعت مشروع القانون بما يتفق مع ذلك ، وصدق على هذا القانون عام ١٩٢٩ ، وعدلت بعض فقراته سنة ١٩٣١ وما يزال الحال كذلك في مجموعه ، وحتى بعد أن ضمت المحاكم الشرعية الى القضاء الوطنى .

وقد عالج القانون أمر العيب بالطلاق ، فالغى اعتباره يمينا توثق به المعاملات ، أو يقصد به الحث على شيء أو الامتناع منه ، كذلك اعتبر الطلاق المقترن بعدد لا يقع الا واحدة .

جهود الفقهاء والنهضة المعاصرة

ولئن انتفع القانون آنذاك بأقوال الأئمة من غير المذاهب الأربعة ، فقد كان ذلك في حدود ضيقة ، وإن وصفه أحد القضاة الباحثين في كتاب له بأنه كان في أحيائه وثبة في سبيل الإصلاح ، وأنه كان فتحاً جديداً ، غير أنه أردف قائلاً بحق : « وإن لم يعالج كل ما يجب علاجه من تهور الناس في إيقاع الطلاق بالحق والباطل ، ولم يرجع بهم إلى ما يوافق الأدلة الصحيحة من الكتاب والسنة في التفرقة بين الطلاق الصحيح الذي يقع ويترتب عليه أثره ، وبين الطلاق الباطل الذي لا يقع ولا يعبأ به الشارع ، ويعتبره من لقو الكلام » (نظام الطلاق في الإسلام للشيخ شاكِر ص ٤٣ ، ٤٤) .

وقد آن الوقت للانتفاع بالفقه الإسلامي على أتمه ، وتقدير كل جهد مخلص بذله الأئمة في تقرير الأحكام الدينية ، وتمحيص أدلتها الشرعية .

وتلك هي بواكير النهضة الفقهية المعاصرة توشك أن تؤتي ثمارها في صورة موسوعات علمية تدون بأقلام صفوة من العلماء ، يحررون المذاهب الفقهية السائدة في العالم الإسلامي .

وتتعدد الجهود في أقطار عربية كمصر وسوريا والكويت ، بل تتوزع في بلد واحد كمصر بين المجلس الأعلى التابع لوزارة الأوقاف ، وهيئات الأزهر العلمية كمجمع البحوث - ومن الخير بل من الواجب الأكيد التعاون بين هذه الجهود - إن لم تتوحد فيما بينها - وذلك لإبراز العمل العلمي الضخم مناسباً لجلال التشريع الديني ، وروعة الفقه الإسلامي .

ومن الجهود المباركة في مصر على سبيل المثال : تدوين موسوعة الفقه الإسلامي بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ويقوم بذلك عدد من كبار علماء المسلمين وتحرر الموسوعة من ثمانية ملاحب : الأربعة المشهورة لأئمة السنة : أبي حنيفة ومالك والشافعي

وأحمد بن حنبل ، وأربعة أخرى هي : مذهب ابن حزم (الظاهري)
ومذهبان للشيعة ، ومذهب للخوارج الإباضية .

وتم من الموسوعة نحو عشر مجلدات في الحروف الأول من
حروف المصحح ، وقدر له وحده أحد عشر مجلدا (١) .

وذلك إلى جانب ما يضطلع به مجمع البحوث الإسلامي بالازهر
الذي يضم عددا من كبار علماء العالم الإسلامي كله ، من بحوث
ضافية ، ومن البدء في مشروع تقنين الفقه في المذاهب الأربعة .

مائدة حافلة

وباب الطلاق في كتب الفقه من الأبواب الحافلة ، فما تجد
من كتاب في الفقه يعد إلا وترى فيه بحوثا مستفيضة حول الطلاق
ونحوه من الظهار والابلاء واللعان ، وما يتصل بالطلاق من التخير
والتعليك والرجعة والعدة ونحوها .

وأنت واجد في هذه الموسوعات العلمية من وجهات النظر
المختلفة في بعض المسائل الفرعية ما يكاد يصل من طرف إلى أقصى
الطرف الآخر ، وكل يحاول تدعيم رأيه بالدليل الشرعي .

وفي أمهات كتب التفسير كذلك بحوث هامة حول الطلاق
وما يتصل به في تفسير آياته ، تستلهم روح تلك الآيات ، وتستشهد
بالأحاديث النبوية ، وتذكر من أقوال الصحابة والتابعين وآراء
الإمامة ، ولكنها تظل أقرب إلى الموضوعية وتدع التفرعات لكتب
الفروع .

الإسلام أعلى وأكمل

هذه المذاهب الفقهية على كثرتها وجلالة أئمتها ، وتلك
المؤلفات والموسوعات على وفرتها وضخامة مادتها ، ليست الإسلام

(١) زادت المجلدات في الحرف الأول إلى العشرين عام ١٤١٠ هـ .

كله ولن تكون ، فهي جهد بشرى ، والجهد البشرى محدود ،
والاسلام وضع الله يعطى للبشرية هداياها بغير حدود فى وطن
أو زمن ، فمن واجب الصبح لدين الله ، ولخير الاسلام والمسلمين ،
أن تستفيع فى وضع القوانين بكل جهد بدله أو يبدله أئمة المسلمين
وعلمائهم بغير تعصب شخصى أو مذهبى ، فالحق أحق ، وعلينا
أن نختار منه ما هو أقرب لروح الاسلام ، وأنفع لجمهور المسلمين ،
رأدين كل نزاع فى أمر من الأمور الى كتاب الله تعالى ، وصحيح
السنة النبوية ، محتكمين اليهما ، راضين بما قضى الله ورسوله .
على أنه بحمد الله تعالى لا نزاع بين المذاهب المعتبرة فى أصل
من أصول الدين ، وإنما تتفاوت الانتظار فى بعض الفروع مما يكون
للراى والاجتهاد فيه مجال .

ملاحظة علمية

ان التروى فى كلمة واحدة من القرآن الكريم - وهو كتاب الله
المعجز المحفوظ بنصه - قد يفتح من أبواب الفهم الشئ الكثير ،
ومع هذا فالقرآن يفسر بعضه بعضاً ، وتكمل آياته عن موضوع
بعينه فى موضع ، آياته الأخرى فى موضع أو مواضع متعددة ، ثم
هذه آياته الكريمة ميسر تحديدها جميعاً ، ميسر حفظها والاحاطة
بها ، وإن تكن الاحاطة بمعانيه كلها فوق طاقة البشر .

أما الحديث النبوى فله فى البحث شأن آخر ، إذ أن الاقتصار
على رواية واحدة مهما كانت درجتها من الصحة ، ومصدرها من
كتب الصحاح قد يحول دون الفهم الصحيح .

فكثيراً ما يروى الحديث بالمعنى الذى فهمه راويه ، موجزاً
حيناً ، وبأسطاً حيناً آخر ، وذاكراً ملبساته أو مقتصرأ على
شاهده ، ومن هنا فبغير استقراء وتقصى لمجموع الروايات فى
مطائنها من كتب الحديث قدر الطاقة قلما يتم الدليل أو تقويم به

الحجة في مواضع الخلاف ، وعلى سبيل المثال فان حادثة واحدة عن نفقة امرأة من الصحابة - رضوان الله تعالى عليهم - هي فاطمة بنت قيس ، طلقت طلاقاً بائناً - أى ثلاثاً متفرقات كما هو التحقيق أو مجتمعات كما ظنه بعض الأئمة رحمهم الله تعالى . . . هذه الحادثة ساق مسلم في صحيحه أمرها في نحو عشرين رواية بأسانيداً في موضع واحد - وساق أبو داود في سننه نحو عشر روايات في موضع واحد - والبخارى يذكر ذلك مفرقا كما أدته على أبواب الفقه - والروايات تتفق حيناً أو تتفاوت في بعض جزئياتها ولكنها مجتمعة في نظر واحد تتعاضد على استكمال المعنى وتحديد تحديد قاطعاً .

ومن هنا تبرز التبعة الواجبة على الباحثين في التحرى والاستقصاء ويحىء الخطأ والقصور في الاقتصار على بعضها من دون النظر إلى سائرهما ، ويتضح خطر النظرات المتسعة، والبحوث الياقصة ، والتعصب لرأى أو مذهب بعينه ، وسوق بعض روايات في تأييده والانتصار له .

البحث ومنهجه

وبعد دراسة مستأنية لموضوع الطلاق في كتاب الله تعالى ، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وعمل أصحابه ، ومذاهب الأئمة الأربعة وغيرهم ، والتي كان من نتائجها بعض البحوث التي سبق نشرها عامى ١٩٥٥ - ١٩٦٠ م ، وفى سبيل حل حاسم لمشكلة الطلاق التى كثر الجدل واللجاج من حولها ، وأراد البعض نقل حق الرجل الى يد القاضى ، خلاصاً فى رأيهم من سوء استعمال الرجل لحق الطلاق - بعد هذه الدراسات المتتابعة تقدم هذه الكلمات التى نرجوها خالصة لله وحده ، ونصيحاً لدينه وعباده ، وثقة تامة بما فى الشريعة الإسلامية من حلول حقيقية سليمة وكاملة ، لكل مشاكلنا الحيوية فى محيط الأسرة والمجتمع ،

يجدها المسامون في هدى الكتاب والسنة ، وذخائر تراثهم المستمد
منهما ، لو أنصفوا دينهم وأنفسهم ، واجتمع أمراؤهم وعلماءؤهم
على كلمة سواء .

أما سبيل البحث فإن ينظر آيات الطلاق في كتاب الله تعالى ،
وما يتجلى فيها من حرص على بقاء الزوجية ، وإعطاء فرص
الاصلاح المرة بعد المرة ان كان اليه سبيل ، وتدرج الآيات الكريمة
في تربية الأمة من :

تقييد الطلاق في عدده ، بعد أن كان بغير عدد في الجاهلية وفي
السنوات الأولى من التشريع — وذلك بالآيات الكريمة من سورة
البقرة « انطلق مرتان .. » وما بعدها .

الى تحديد المنهج لاسلامى في ايقاع الطلاق ، والذي لا يصح في
الزوجة المدخول بها سواء ، والذي تمثله السورة الكريمة التى
خصت باسم الطلاق ، والتي يظهر من الاستقراء انها آخر آيات
في تقرير منهجه .

**ثم تلا ذلك الغاء ما ليس على هذا النهج من تحريم المرأة
أو الظهار منها** ، وكان طلاقا في الجاهلية ، فرفض سبحانه تحريم
ما أحله الله من زوجة أو غيرها ، وفرض للمسلمين تحلة إيمانهم
أن صحب التحريم يمين — كما رفض أن يكون الظهار طلاقا ، وبهذه
منكرا من القول وزورا وفرض فيه كفارة .

كذلك من سبيل البحث أن يتبين من صحيح السنة النبوية
ما يوضح المنهج الصحيح كما شرحه النبي صلى الله عليه وسلم
في حديث ابن عمر المتفق عليه ، وغيره من الأحاديث ، وأن يذكر
ما كلن عليه عمل الصحابة وقد اكتمل للأدين وتم التشريع ، حيث
التمزوا الحدود التى وضعها الاسلام فى الطلاق ، ورد علماءؤهم الى
تلك الحدود ما خالفها من وقائع .

ثم يذكر مذاهب الأئمة ، مبينا ما أجمعوا على صحته ونفاذه من حالات الطلاق ، لموافقته ما أذن الله فيه ، وما أجمعوا على أنه مخالف لما أذن الله فيه ، ووجهات نظرهم حيال هذا القسم الأخير ، وهل يمضى هذا الطلاق المخالف صحيحا منعقدا ، آخذا للمكلف بما التزم ، أو يبطل ويرد لتجاوزه حدود الله — مع بيان وجهة كل فريق بادلته .

على أن توزن الآراء كلها بميزان القرآن الكريم ، وترد الأقوال الى صحيح السنة النبوية ، ليتجلى أيها أخرى بالقبول ، وأبها في ميزان الاسلام أقوى قبلا ، وأهدى سبيلا ، وسيكون من ذلك بمشيئة الله تعالى العلاج الصحيح ، وبالله لتوفيق .

القرآن ورابطة الزوجية

بالنظر السليم في كتاب الله تعالى يستبين جليا مدى عناية القرآن الكريم بصيانة الأسرة ورعايتها ، وحفظ كيانها ، وتقديس روابط الزوجية .

ف«الزوجة وزوجها من نفس واحدة» ، ومنهما تعمّر الحياة ، كما يقول سبحانه : «يأيتها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة ، وخلق منها زوجها ، وبث منهما رجالا كثيرا ونساء» صدر سورة النساء ... ويقول : «هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها ليسكن اليها» (الأعراف ١٨٩) .

والزوجية من آياته تعالى وانعمه لنوى البصيرة والفكر ، خلقها سكيا ، وجعل فيها مودة ورحمة متبادلة ، كما يقول سبحانه «ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة» ، ان في ذلك لآيات لقوم يتفكرون » (الروم ٢١) .

والاسلام في حرصه على هذه الرابطة الوثيقة واستدامة نعمتها يحض على حسن عشرة الرجل لزوجته ، لا في المحبة

فحسب ، بل ولو فتر الحب وتغير القلب ويوحى إليه بأمل الخير الكثير في حسن المعاشرة، فيقول سبحانه مخاطبا الرجل « وعاشروهن بالمعروف ، فان كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا » (النساء آية ١٩) .

كما يوجه المرأة لتعالج ما بينها وبين زوجها في مثل هذه الحالة
اذ يقول الله تعالى : « وان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو اعراضا فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير » (النساء آية ١٢٧) فلها أن تنزل عن بعض حقها استرضاء لزوجها .

التحكيم

فإن لم يستطع الزوجان معالجة أمرهما ، ولج الخلاف بينهما،
كان على أمرتيهما أو على ولى الأمر ، أو جماعة المسلمين أن يساعدوهما في علاج ما بينهما ، وذلك حيث يقول سبحانه .

« وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها ان يريبا اصلاحا يوفق الله بينهما ، ان الله كان عليهما خيرا »
(النساء آية ٣٥) .

وفي الآية الكريمة ذكر ارادة الاصلاح وما يتبعها من توفيق الله بينهما ، دون ذكر ما يقابله ، والاشارة بعلم الله المحيط وخبرته الشاملة ، الى ضرورة الاخلاص وحسن النية ، والصدق في معاونتهما على صلاح أمرهما ، وصفاء ما بينهما .

في آيات الطلاق

(١) اذا هجر الرجل فراش زوجته غاضبا أمهل كي يفىء الى الرضا مدة تحتملها ، وفي الآيات التي تمهل الرجل تذكير يعفو الله سبحانه وغفرانه ورحمته لمن فاء منهم ، وبأنه سبحانه سميع عليم ان هم أصروا على الفراق وعزموا الطلاق .

« للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر ، فإن فاءوا فإن الله غفور رحيم ، وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم » (سورة البقرة ٢٢٦ ، ٢٢٧) .

(ب) فإذا أنفقت الرجل عزمه وطلق ، تربصت المرأة ثلاثة قروء أى انتظرت نحوا من ثلاثة أشهر عسى أن يزول ما بنفسيهما ، ويعزما على إصلاح ذات بينهما ، فتعود الزوجية الى مجراها الطبيعى ، وذلك حيث يقول سبحانه عقب الآيتين السابقتين : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ، ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله فى أرحامهن أن كن يؤمن بالله واليوم الآخر ، ويعولتهن أحق بردهن فى ذلك إن أرادوا إصلاحا » (سورة البقرة ٢٢٨) .

تخليد

(ج) وكان الطلاق فى الجاهلية بغير حد فى عدده ، يطلق الرجل ما شاء ويراجع كلما أراد ، فیدعها أن شاء كالمعلقة ، فحدده الاسلام بمرتين ، يراجع كل منهما نفسه فى كل مرة ويختبر شعوره تجاه صاحبه ، عسى أن تصلح التجربة المريرة من نفسيهما ، وتهدأ الحياة الزوجية بينهما ، فإن عاد الرجل يطلق للمرة الثالثة فقد انفصمت الزوجية انفصاما تاما لا سبيل له عليها ، ولا سبيل لها اليه ، الا ان اتفق للمرأة زواج صحيح ، وانقضى ذلك الزواج بموت أو طلاق ، ورغباً فى العودة الى سابق عهدهما ، فلا جراح عليهما أن ظنا أن يستقيم أمرهما على ما أمر الله تعالى . يقول سبحانه : « الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان » ثم يقول : « فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ، فان طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا أن ظنا أن يقيما حدود الله » (سورة البقرة ٢٢٩ ، ٢٣٠) .

(د) وتتأمل في الآيات الكريمة فتراها تقدم الإبقاء على الزوجية كلما ذكرتهما ، وذلك كما في الآية السابقة ، وكما في قوله تعالى : « وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف » البقرة ٢٣١ - وقوله تعالى : « فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف » (الطلاق آية ٢) .
حق ولو خرجت المرأة من عدة طلاقها - الأول أو الثاني - وانقضى بانقضاء المدة ما بينها وبين رجلها من حق الرجعة ، ثم بدالهما أن يعيدا حياتهما ثانية ، فليس لوليها منعها من التزوج برجلها ، وذلك فوله تعالى : « وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف ذلك يوعظ به من كان منكم يؤمن بالله واليوم الآخر » (البقرة ٢٣٢) .

(هـ) ومن آيات الطلاق سوى ما تقدم في سورة البقرة ما يتحدث عن المتعة عند طلاق المرأة قبل الدخول : « لا جناح عليكم أن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة - ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف حقا على المحسنين » والمطلقة عموما متعة مستحقة كما في قوله تعالى عقب الآية السابقة بآيات : « وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على المتقين » (٢٤٠) .

ومنها في سورة الاحزاب ما يتحدث عن نفى العدة اذا وقع الطلاق قبل الدخول وذلك في قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها فمتعوهن وسرحوهن سراحا جميلا » (٤٩) .

تقييد

(و) وتكتمل صورة التشريع ويبلغ الكتاب أجله بالآيات انكريمة في صدر سورة الطلاق ، ولعلها آخر آيات نزلت فيه ،

فهذه السورة بعد سورة البقرة والنساء والأحزاب نزولا ، حسب ما هو مذكور في المصاحف عن ترتيب نزول السور ، وعلى ما روى التفقات في ترتيب النزول (راجع الاتقان في علوم القرآن للسيوطي فصل المكي والمدني) .

ومع أن السورة الواحدة قد تنزل نيجوما مفرقة على حسب الحاجات ، فأغلب الظن أن آيات سورة الطلاق هي آخر ما نزل في هذا الشأن ، تدرجا في تربية الأمة واصلاحها حسب السنة الإلهية ، فقد جاءت الآيات من سورة البقرة تحده عددا ، وقد كلن قبل بغير حد . « الطلاق مرتان . . النخ » وتأم بالتزام حدود الله أمرا أكيدا ، ثم جاءت هذه الآيات من سورة الطلاق تسن له منهاجا خاصا لا يجوز تعديه ، وتأم باحصاء العدة ، وتنهى عن اخراج المرأة من بيتها الذي كانت فيه وان كان ملك زوجها الا لضرورة ظاهرة من جانبها ، وتؤكد ما أمرت به الآيات الأخرى عند بلوغ الأجل ، من الإمساك بالمعروف أو المفارقة بالمعروف . وتأم بأشهاد عدلين من المسلمين ، وتؤكد ذلك كله أوضح تأكيد واقواه ، حيث يقول سبحانه : **« يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن واحصوا العدة واتقوا الله ربكم ، لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا أن يأتين بفأحشة مبينة ، وتلك حدود الله ، ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ، لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا ، فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف ، وأشهادوا نوى عدل منكم واقيموا الشهادة لله ذلكم يوعظ به من كان يؤمن بالله واليوم الآخر » .**

وتوجيه الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم في صدر هذه الآيات ، يشعر أكثر بأن على ولي الأمر ، أن يقيم عامة المسلمين على ما تضمنته من أوامر وتعاليم ، وأن يمنع من تعدى حدود الله ، ليرده الى ما أمر الله .

والطلاق للعدة المأمور به في الآية الكريمة بيئته ويحدده حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في طلاق عبد الله بن عمر رضي الله عنهما - ولفظ البخاري بسنده عن ابن عمر انه طلق امرأته وهي حائض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسأل عمر ابن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مره فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ، ثم ان شاء أمسك بعد وان شاء طلق قبل أن يمس ، فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء .

وهذا الحديث الذي رواه الصحيحان وبقية السنن والموطأ وكثير من المسانيد أصل في تفسير الآية الكريمة ، وبيان المنهج المأذون فيه لايقاع الطلاق ، وسنعرض له بشيء من الاستيفاء في تحقيق الفأظه ، والفقه المأخوذ منه عند ذكر المذاهب في طلاق الحائض .

عمل الصحابة رضوان الله عليهم :

وتحرى إيقاع الطلاق للعدة حسب ما أمرت به سورة الطلاق أخيراً - واحدة في طهر لم يمسه فيها - كان المنهج المعتد به بعد ذلك ، والذي استقر العمل عليه عند صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم . نعم روت كتب السنة وقائع كثيرة يرى فيها مخالفة ذلك - وهي عند تحقيقها قد يتبين :

١ - أنها سابقة لهذا التشريع الذي نزلت به أخيراً سورة الطلاق ، بعد أن مضى على بدء الدعوة الإسلامية قرابة عشرين عاماً في مكة والمدينة ، وتوالت التشريعات بضع سيوات في المدينة قبل نزول هذه السورة . والعلاقات الزوجية على المستوى الجماهيري ينالها ما ينالها من صفاء وكدر، ووصل وانقطاع، شأنها في كل زمان ومكان ، حتى جاءت الآيات الكريمة تنظم هذه العلاقات الأسرية في شتى مناحيها ، وكثيراً ما تروى الحادثة ولا يستبين منها ما يشير إلى تاريخها فلا عجب أن يستدل أمام بحادثة صحت عنده على حكم يراه ، على حين يخالفه أمام يستند هو الآخر على ماصح عنده .

(ب) كما قد يتبين كذلك أن الخبر كان مجملا أو محتملا ، فأوهم غير ما هو عليه ، وذلك كثير جدا في قولهم طلق ثلاثا . أو البته ، حيث أخذ منه وقوع الطلاق ثلاثا في لفظ واحد ، وهو غير سديد لغة - كما سيأتى في موضعه - ولا واقع شرعا ، وإن قال به بعض الأئمة رحمهم الله تعالى ، وعند مقارنة الروايات في مرجع واحد ، يتبين بجلاء أن الثلاث مفرقة زمانا ، أو أن اللفظ تكرر ثلاثا للتأكيد ، فضلا عن مقارنة الروايات في مصادر عدة (١) .

أما ما خالف المنهج الصحيح بعد نزوله فقد رد إليه - ففى طلاق ابن عمر لامراته حال الحيض جاء في بعض روايات مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تغيط من فعله ، وفي بعضها أنه صلى الله عليه وسلم قال له : ما هكنا أمرك الله يا ابن عمر - وفي كل الروايات على كثرتها لم يجز الرسول صلى الله عليه وسلم ما فعله ابن عمر ، وردده الى ما أمر الله به .

وروى الطبري في تفسيره بسنده عن أبي موسى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غضب على الأشعرين ، فأتاه أبو موسى فقال يا رسول الله : غضبت على الأشعرين ؟ فقال صلى الله عليه وسلم يقول أحدهم : قد طلقت قد راجعت ، ليس هذا بطلاق للمسلمين (٢) ، طلقوا المرأة في قبل عدتها ج ٢ ص ٢٧٥ وروى كذلك من طرق أخرى .

(١) ولقد تبعت كثيرا مما استدلل به بعض الأئمة على وقوع الطلاق ثلاثا بلفظ واحد فرأيت الثلاثة مفرقة ومنصوصا على تفرقها وإزمامها في مراجع متعددة - وسيأتى لهذا مزيد بيان عند بحث الطلاق الموصوف بالثلاث قريبا إن شاء الله تعالى .

(٢) تأمل هل هناك ما هو أوضح في رفض الطلاق المخالف لما أمر الله : وإبطاله وعدم الاعتداد به من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ليس هذا بطلاق للمسلمين ثم أمره بما أمر به القرآن في شأن الطلاق ..

كذلك في وقائع أخرى غضب صلى الله عليه وسلم غضبا شديدا
ممن خالف المنهج المأمور به في الطلاق وقال : ايلعب بكتاب الله وانا
بين اظهركم - وغير هذا كثير .

اما التزام المنهج المأمور به فهو شأن الصحابة الكرام بعد أن
تبينوه ، روى ذلك عيهم في أحاديث خاصة ببعضهم تعد نموذجا لما
عليه أمرهم ، وروى كشأن عام ملتزم فيما بينهم .

ومن ذلك ما روى الامام مالك في الموطأ تحت عنوان : طلاق
انريض : أن امرأة عبد الرحمن بن عوف سألته أن يطلقها ، فقال
لها : اذا حضت ثم طهرت فأذنيني ، فلم تحض حتى مرض ، فلما
طهرت طلقها البتة (١) ، او تطليقه لم يكن بقى له من الطلاق غيرها .

وتحت عنوان ما جاء في الأقراء ... روى كذلك عن يحيى
ابن سعيد عن رجل من الأنصار أن امرأته سأته الطلاق فقال لها :
اذا حضت فأذنيني ، فلما حاضت أذنته فقال : اذا طهرت فأذنيني ،
فلما طهرت أذنته فطلقها . قال مالك في الموطأ عقبه : وهذا
أحسن ما سمعت في ذلك .

وروى كذلك عن الامام مالك في المدونة الكبرى للذهب برواية
سحنون عن ابن القاسم (ج ٥ ص ١٠١) في طلاق السنة قال :

قلت لعبد الرحمن بن القاسم : هل كان مالك يكره أن يطلق
الرجل ثلاث تطليقات في مجلس واحد ؟

قال : نعم - كان يكرهه أشد الكراهية ، ويقول . طلاق
السنة أن يطلق الرجل امرأته تطليقة واحدة طاهرا من غير جماع ،

(٢) كلمة البتة هنا تفسرها الرواية بعصما في أنه يت طلاقها ، أى طلقها
للمرأة الثالثة - .

ثم يتركها حتى يمضي لها ثلاثة قروء ولا يتبعها في ذلك طلاقاً ، فإذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد حلت للزواج وبانت من زوجها الذي طلقها .

قلت : فإن أراد أن يطلقها ثلاث تطليقات عند كل طهر طليقة ؟ قال : قال مالك : ما أدركت أحداً من أهل العلم يبلدنا يرى ذلك ولا يفتي به ، ولا أرى أن يطلقها ثلاث تطليقات عند كل طهر طليقة ، ولكن تطليقة واحدة ، يمهل حتى تنقضي العدة كما وصفت لك .

وفي تفسير الإمام الطبري عند قوله تعالى : « وإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره » قال حدثنا سعيد عن قتادة قال ... كان الرجل إذا أراد طلاق أهله نظر حيضتها ، حتى إذا طهرت طلقها تطليقة في قبل عدتها عند شاهدي عدل ، فإن بدأ له مراجعتها راجعها ما كانت في العدة ، وإن تركها حتى تنقضي عدتها فقد بانت منه بواحدة .

وفي تفسير الفخر الرازي من أول سورة الطلاق في بيان الطلاق للعدة يقول : والمراد أن يطلق في طهر لم يجامع فيه ، ويخلين إلى أن تنقضي عدتهن ، وهذا أحسن الطلاق وأدخله في السنة وأبعده من اللدم - ثم يقول عقب ذلك ويدل عليه ما روى عن إبراهيم النخعي أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يستحبون ألا يطلقوا أزواجهم للسنة إلا واحدة . ثم قال : وقال مالك : لا أعرف طلاقاً إلا واحدة أي طلاقاً مأذوناً فيه .

ونقلت رواية إبراهيم النخعي عن منهج الصحابة حين يريدون إيقاع الطلاق في جملة من كتب الفقه الهامة ، ومنها كتاب الاختيار ، وهو مقرر بالقسم الثانوي في الأزهر للمذهب الحنفي ، وذكرها كذلك الإمام السرخسي في موسوعته الفقهية (المبسوط ج ٦ ص ٢٣) .

الى هنا وقد استبان لنا من كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وعمل الصحابة أن الطلاق المأذون فيه مقيد في عهده وإيقاعه بحدود شرعية لا يجوز تعديها ، فارسال الطلاق حيثما اتفق ، وعلى غير ما رسم القرآن الكريم والسنة النبوية غير مأذون فيه وغير مشروع ، وهو المسمى عند العلماء بالطلاق البدعي ، أى المخالف لمنهج السنة ، وهو حينئذ تعد لحدود الله ، ووضع للامر في غير موضعه .

ويأتى بعد ذلك السؤال الهام الذى يقول : وهل يلزم المكلف ما ألزم به نفسه متعديا لحدود الله . أو لا يصح من ذلك ولا ينعقد الا ما أذن الله فيه ؟

وأبان : سنعرض لهما بحول الله تعالى بعرض آراء الأئمة وادلتهم ووجهات انظارهم في الفصول التالية وبالله التوفيق .

الفصل الثاني

الطلاق مأذون فيه وغير مأذون فيه

(سنن - وبدعى)

عرضنا آيات الطلاق في القرآن الكريم ، وما فيها من تشوف لبقاء الزوجية ، ثم ما فيها من تحديد الطلاق في عدده ، وذلك في آيات كريمة من سورة البقرة ، ثم ما انتهى به التشريع في الآيات الكريمة من صير سورة الطلاق ، الى تقييده بحالات مخصوصة لا يجوز شرعا تجاوزها ، ولا يتعداها - وهى حدود الله - الا ظالم لنفسه .

ومن ذلك في المرأة المدخول بها أن تكون عند إيقاع الطلاق بها مستقبلة لعدتها - أى طاهرا لم يمسه زوجها ، وأن يشهد عدلان على الطلاق .

ورأينا أن النبي صلى الله عليه وسلم غضب من مخالفة المنهج المأذون فيه كما هو ثابت بصحاح الأحاديث . وأنه قال في شأن وجل طلق ثلاث تطليقات جميعا . ايلعب بكتاب الله تعالى وأنا بين أظهركم ؟! وقام غضبان ، فقام رجل وقال : يا رسول الله ألا اقتله؟
وقيل لأبي موسى الأشعري : يقول أحدكم قد طلقت قد راجعت ما هكذا طلاق المسلمين (١) ، طلقوا المرأة في قبل عدتها .

(١) أقول : لعل هذه الكلمة النبوية أقوى تعبير في رفض كل طلاق يخالف ما أذن الله تعالى ورسوله فيه - كما سبق التنبيه الى ذلك ..

كذلك تغيب صلى الله عليه وسلم - كما هي رواية للامام مسلم - من عمل صحابى جليل طلق امراته وهي حائض ولم يقر هذا الطلاق .

هذا القدر من مدلول آيات القرآن الكريم والسنة النبوية في جملته متفق عايه من ائمة المذاهب الاربعة ، وعلماء الشيعة ، والظاهرية والخوارج والاباضية ، وهذه المذاهب جميعا تدون منها موسوعة الفقه بالمجلس الاعلى للشئون الاسلامية .

فطلاق المرأة قبل الدخول بها عند الحاجة اليه طلاق واحدة ، وطلاق المرأة المدخول بها كذلك عند الحاجة اليه طلاق واحدة، بشرط ان تكون في طهر لم يمسه فيها ، مجتمع في الحاليتين على انه طلاق مآذون فيه ، وهو حينئذ صحيح ولازم .

وكذلك طلاق الحامل اذا استبان حملها ولم يعطفه ذلك عليها، فكان الطلاق فيه دليلا على شدة الحاجة اليه ، وهو حينئذ صحيح ولازم .

ويأتى الخلاف بعد ذلك فيمن تجاوز ما اذن الله ورسوله فيه من الطلاق ، فطلق أكثر من مرة في مجلس واحد او في مجالس ، في طهر او في أطهار قبل أن يراجعها .

• او طلق في حيض أو نفاس .

• او طلق في طهر مسه فيه .

• او علق الطلاق ولم يوقعه في حين التلفظ به .

• او أجرى الطلاق مجرى اليمين .

فهل تصح هذه الصور من الطلاق ، ومن تعليقه ، والحلف به، وان لم تكن مما شرعه الله تعالى ورسوله ولا اذنا فيه ، وينعقد الطلاق ويلزم أخذاً للمكلف بما التزم ، واحتياطاً - على ما قيل -

في حدود الله ، وصيانة للفروج بالزام الرجل الطلاق ؟ أو لا يعتقد هذا الطلاق المخالف لما أذن الله فيه ، ولا يلزم لبطلانه ؟ اذ الرجل يملك من الطلاق ما شرعه الله له ، وأذن له فيه . بدون ما تعدى فيه حدود الله - والاحتياط الحقيقي وصيانة الفروج إنما ذلك في التزام حدود الله ، وفي أن النكاح الصحيح المتيقن لا يزول إلا بيقين في صحة الطلاق ، ولا يقين في صحة أمر نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وغضب منه ، وعده في بعض صورته من طلاق غير المسلمين .

ومن هنا يتقرر نطاق البحث في نقطتين رئيسيتين :

أولاهما : من المتفق عليه في شأن الطلاق .

ثانيتهما : من المختلف في صحته وانعقاده من الطلاق .

القسم الأول (من المتفق عليه) .

ونوجز الحديث عليه فيما يلي :

أولاً : لا خلاف على مشروعية الطلاق في الإسلام ، إذا تعذر دوام الحياة الزوجية مع المحافظة على إقامة حدود الله ، في حسن المعاشرة ، وصيانة الحقوق المتبادلة .

وانه في أصله من حق الرجل :

(أ) بما بذل ويبدل من ذات يده ، وبما يحتمل في بناء الأسرة ورعاية شئونها من أعباء تجعله المسئول الأول عن أمرها .

(ب) وبما يستتبعه الطلاق من تبعات مفروضة شرعاً على الزوج تلزمه التريث قبل الإقدام عليه .

وللمرأة أيضاً طلب الطلاق :

ومع هذا فلو ضاقت المرأة بالحياة الزوجية ، ولم تجد فيها ما كانت تنشده من سعادة وأمل ، كان من حقها طلب الخلاص

بالطريق المرسوم ، وذلك بالاتفاق مع الزوج على الطلاق - كما رأينا سابقا فيما روى الموطأ من شأن عبد الرحمن بن عوف وزوجته ، ورجل من الأنصار وزوجته ، وذلك طلاق عادي وفيه العدة كاملة ثلاثة قروء ، ولها المتعة وما يكون لها من حقوق .

الخلع

كذلك من حقها الاتفاق مع الزوج على تعويضه بشيء مما دفعه إليها ؛ وذلك كما قال تعالى : « فان خفتم الا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به » ويفسخ النكاح بينهما ويسمى خلعاً وتستبرئ بحیضة واحدة .

ولها أن ترفع أمرها الى الحاكم كما في امرأة ثابت بن قيس - على ما روى البخاري (وغيره) - وقد جاءت الى الرسول صلى الله عليه وسلم وقالت : يا رسول الله اني ما أعتب عليه في خلق ولا دين ، ولكني أكره الكفر في الاسلام - تعني التقصير في حقوق الزوجية - ما اطيعه بفضا . فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : اتردين عليه حديقته ؟ وكانت صديقا لها - فقالت : نعم وأكثر . فقال لا - وأمره أن يقبض الحديقة ويخلي سبيلها - وروى ويطلقها تطليقة .

ثانيا :

ولا خلاف كذلك في أن الطلاق المأذون فيه ، والذي لا اعتراض على الرجل في إيقاعه عند حدوث دواعيه ، هو ما مضى على ما أمر تعالى ؛ وبينه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحد حدوده ومعاله ، وهو المسمى عند الفقهاء بالطلاق السني - أي الذي أذنت السنة فيه ، لا أنه في نفسه سنة ، اذ قد ورد في الحديث « أبغض الحلال الى الله الطلاق » .

وعن طلاق السنة جاء في صحيح البخارى تحت عنوان :
كتاب الطلاق وقول الله تعالى : « يا أيها النبى اذا طلقتم النساء
فطلقوهن لعدتهن ، واحصوا العدة » قال : أحصيناه : حفظناه
وعددناه - وطلاق السنة (فى المدخول بها) أن يطلقها طاهرا من غير
جماع ، ويشهد شاهدين .

ثم ساق حديث ابن عمر فى طلاق امراته ، وما أمره به رسول
الله صلى الله عليه وسلم من مراجعتها الى أن تطهر ثم تحيض ثم
تطهر ، ثم أن شاء أمسك ، وإن شاء طلق قبل أن يمس ، وأخبره
أن هذا هو الطلاق للعدة التى أمر الله أن يطلق لها النساء .

وروى أبو داود وابن ماجه وغيرهما أن عمران بن حصين
رضى الله عنه سئل عن الرجل يطلق امراته ثم يقع عليها ، ولم يشهد
على طلاقها وعلى رجعتها ، فقال للسائل : طلقت لغير سنة ،
وراجعت لغير سنة أشهد على طلاقها وعلى رجعتها ولا تعد .

ويقول أبو بكر ابن العربى فى كتابه أحكام القرآن عند تفسير
الآيات الأولى من سورة الطلاق :

المسألة السادسة : أن الطلاق على ضربين سنة وبدعة - ومضى
يبين طلاق السنة فقال : واختلف فى تفسيره فقال علمونا (من
المالكية) ما اجتمع فيه شروط : منها : (فى ذوات الحيض
المدخول بهن) .

١ - أن يكون طلاقه واحدة .

٢ - فى طهر . ٣ - لم يمسهل فيها .

٤ - ولم يتقدم هذا الطلاق طلاق فى حيض .

٥ - ولا تبعه طلاق فى طهر يتلوه (ومعنى هذين الشرطين أن
الطلاق لا يتبع الطلاق) .

٦ - ومن الشروط عنده أن يخلو عن العوض ، والا كان خلعا لا طلاقا - ثم قتل وهذه الشروط مستقرات من حديث ابن عمر أهد يتصرف يسير .

أقول وفي بعض هذه الشروط خلاف في الآراء ، وإن كان اتفاق جل العلماء على أن طلاق السنة في المدخول بها هو ما كان واحدا في طهر لم يمسه فيها - وهذا هو ما أذن الله تعالى ورسوله فيه .

القسم الثاني

وهو الطلاق المخالف لما أذن الشارع به ، ويسمى عند العلماء بالطلاق البدعي - أي الذي لم تأذن به السنة الشريفة - ومنه هذه الحالات التي اختلفت آراء العلماء حولها :

١ - الطلاق الموصوف بالتثلاث في لفظ واحد .

٢ - الحلف بالطلاق - تعليق الطلاق .

٣ - الطلاق في الحيض ومثله النفاس .

٤ - الطلاق في طهر مسها فيه .

٥ - الطلاق بدون اشهاد .

٦ - الطلاق حال غضب شديدا دفع اليه ، ولولا الغضب ما أقدم الرجل عليه .

وخلاصة القول حول هذه الحالات واشباهها أن جمهور العلماء ومنهم الأئمة الأربعة ومن تابعهم - على اختلاف بينهم في بعض التفصيلات ، مضوا على انعقاد الطلاق ، واقتوا بلزومه أخذًا للمكلف بما التزم ، وإن أنكروا عليه ما خالف الطلاق المأذون فيه .

وآخرون من العلماء ومنهم سعيد بن المسيب من التابعين ، وبعض أئمة أهل البيت ، وعلماء الشيعة ، وابن حزم ، وابن أبي عمير وتلميذه ابن القيم وغيرهم على تفاوت بينهم في بعض التفصيلات

كذلك - وتابعهم عدد من كبار العلماء المعاصرين قرروا أنه لا ينعقد من الطلاق إلا ما كان مأذونا فيه ، أما ما ألزمه الرجل متعديا حدود ما أذن الله فيه فهو باطل لا ينعقد ، ولا تترتب عليه آثاره ، والزوجية قائمة بحالها ، شأنه في ذلك شأن عقد النكاح الباطل ، لا تحل به المرأة ، بل تظل أجنبية عن الرجل .



وإذا كان كل امام يؤيد وجهة نظره بما ثبت لديه من السنة وآثار الصحابة ، أو بما كان طريق وصوله اليه أرجح ، فالقرآن الكريم بحمد الله تعالى امام للجميع حكما فصلا ، ولا خلاف على آية أو كلمة فيه ، والجميع يستمدون منه ويعتمدون عليه ، وآيات الطلاق فيه محدودة ومعروفة .

تقديم المذاهب الأربعة لا يهتر غيرها :

ونحن هنا في مصر وفي كثير من أقطار المسلمين ، درجنا على تقديم المذاهب الأربعة عموما ، بل واحد منها أحيانا ، وفي الأزهر ومعاهده الدينية يدرس الفقه على مذاهب هؤلاء الأئمة دراسة مستفيضة ، ولا تتخلو بعض الكتب من إشارات في المسائل المختلف عليها إلى مذاهب غيرهم .

وفي موسوعات التفسير والحديث والفقه المقارن ، يتسع المجال لإراء كثير من الصحابة والتابعين ، والأئمة من بعدهم الأربعة وغيرهم من علماء الأمة المشهود لهم بالامانة ، وهم بفضل الله كثيرون ، منهم من حفظت مذاهبهم ، ويسطت في مؤلفاتهم ، وانتفع الناس بها ، وسيجيء لذلك مزيد بيان بإذن الله .

أما الأئمة الأربعة فلهم - ولا شك فضلهم الذي لا ينكر ،
بما اخلصوا لدين الله ، وجاهدوا في سبيله ، ويمن تخرج على
أيديهم من علماء ، نقلوا هذه المذاهب وخدموها ، وتوسعوا فيها
بما آتاهم من علم ، ورزقهم من فهم ، حتى تمت هذه المذاهب
مدارس علمية زاخرة .

بيد أن ذلك كله على روعته وجلاله ، لا يحملنا على أن نهتد
اجتهاد غيرهم ، أو نحرم البحث العلمى ثمار عبقریات اسلامية ،
كان لها من شرف الجهاد الدينى نصيب موفور .

على أن احدا من الأئمة رحمهم الله تعالى لم يقل أن الصواب
كله فيما رآه ، وإن الخطأ من نصيب غيره ، ولو كان الصواب كله
من نصيب امام واحد أو أئمة مخصوصين ، لما ساغ خلافه أو
خلافهم ، بل ما ساغ لهم أن يختلفوا فيما بينهم ، ولكنهم كانوا
يطلبون الى طلاب العلم وأهله أن ينظروا وجه الدليل ، فعن الامام
مالك رحمه الله أنه كان يقول لأصحابه اذا استنبط حكما : انظروا
فيه فانه دين ، وما من أحد الا مأخوذ من قوله ومردود عليه الا صاحب
هذا القبر الشريف يعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كذلك
اياؤه موافقة الخليفة العباسى على ما رآه من حمل الناس على ما فى
الموطأ معروف ومشهور ، قائلا لا تفعل يا أمير المؤمنين ، فإن صحابه
رسول الله صلى الله عليه وسلم تفرقوا فى الأمصار بما حملوا من
علم وفقه .

وعن الشافعى رحمه الله تعالى : اذا صح الحديث فهو
مذهبي ، واضربوا بقولى عرض الحائط - وبلغ من تحريره وجه
الصواب ، ورعايته الظروف والملايسات التى تحيط بالعاملات ، أن
كان له مذهب قديم ثم مذهب جديد . ويقول تلميذه
تلميذه الامام الزنى فى صدر كتابه المعروف : « قد اختصرت هذا

الكتاب من علم محمد بن ادريس الشافعى ، ومن معنى قوله
لاقربه على من اراده ، مع اعلاميه نهيه عن تقليده ونقله غيره ،
لينظر فيه لدينه ، ويحتاط لنفسه » .

وقد يمثل منهج الأئمة جميعا في مسائل الاجتهاد ما اثر عن
الامام أبى حنيفة رحمه الله تعالى من قوله : علمنا هذا رأى ،
وهو احسن ما قدرنا عليه ، فمن جاءنا بخير منه قبلناه .
وكم خالفه رأى كبار أتباعه وعارضوا اجتهاده باجتهاد آخر
كان اثره للمذهب أبى حنيفة ، ومفخرة لعلمائه .

كذلك اثر عن الامام احمد انكاره دعوى الاجماع في مواطن
الاجتهاد فاثلا لمن ادعاه ، وما يدريه ان الناس اختلفوا وان لم
يلفنه ذلك .

مسألة حيوية

واذا لم يكن البحث بصدد الحديث عن المذاهب جملة ،
وتفضيل بعضها أو ترجيحها ، وليس ذلك من غرضه أو طاقته ،
فليس الأمر اذن سوى مسألة من العلم ذات مساس كبير بحياة
المسلمين ، تكاد الأسئلة فيها تظالعا كل يوم وتمثل مشاكل كثير
من الأسر المسلمة ، يشار في هذه المسألة الى مذاهب الأئمة ،
وماخذ كل منهم ، في ضوء كتاب الله تعالى وسنة رسوله
صلى الله عليه وسلم .

ثم نخلص من ذلك الى ترجيح ما نراه أرجح في ميزان الكتاب
والسنة ، وان لم يض في محيطنا الخاص والعام أشهر .

وسنرى فيه باذن الله تعالى وحسن توفيقه اينانا لمشكلة
الطلاق بالانفراج ، ولنلمس أن العود الى كتاب الله تعالى وسنة

رسوله صلى الله عليه وسلم في التشريع ، وهو المنقذ من الحيرة ،
والكاشف للغممة ، والشفاء من عضال الداء .

وهي هي ذى على الترتيب المتقدم :

١ - الطلاق الموصوف بالثلاث

جاء عنه في كتابي : المرأة في الاسلام (عام ١٩٥٥) ما يلي
ص ١٠٣ وما بعدها :

وقد تكلم الناس قديما وحديثا في تطبيق الرجل زوجته ثلاثا
بلفظ واحد ، مع اجماعهم على أنه مخالف لما شرعه الله سبحانه
من جعل الطلاق مرة مرة فقالوا :

هل يلزم الرجل في ذلك ما ألزم به نفسه فيمضي الطلاق
ثلاثا ؟ أو يلزمه واحدة ، لأنه لا يملك في المرة أكثر من ذلك ؟ .
أو ان طلاقه على هذا النحو لغو من القول فلا يلزمه شيء ،
لأنه ليس بشيء ؟ .

أقول ثلاثة ولكل منها أدلته ، ولها اعتبارها :

ومضى العمل أخيرا (في القانون) على التوسط واعتباره
واحدة .

كما اعتبر اليمين بالطلاق لغوا ، لأن اليمين لا يكون الا بالله .
ويقول المرحوم الشيخ المرافعي (شيخ الأزهر سابقا) في
تعليل ذلك بعد بحوث قيمة حول مواد القانون (١) :

« والمصير الى التفرقة بين قسمي المعلق ، وإلى إلغاء اليمين
بالطلاق والمعلق الذي في معنى اليمين سببها الناس الى الشريعة
المطهرة ، وسيكون سببا في انقراض هذه الايمان ، وهذه التعليقات ،

(١) من كتاب « بحوث في التشريع الاسلامي » وأسانيد قوانين الزواج والطلاق

لعدم الفائدة منها ، اذا قيل بعدم الوقوع ، لأنها لا تكون أداة توثق بل تكون من لغو الكلام .

وقد عرف القول بوقوع الثلاثة في لفظ واحد عن الأئمة الأربعة . ومعظم أتباعهم ، كما عرف القول بوقوعها واحدة فقط واعتبار الزائد لغوا عن أئمة آخرين ، وشهر بذلك من المتأخرين ابن تيمية وتلميذه ابن القيم والشوكاني ، فقد دأبوا عنه وأيدوه أتم تأييد . ويذكر ابن رشد وهو سابق على ابن تيمية قرن أو يزيد في كتابه بداية المجتهد خلاف العلماء في ذلك ، ويروى مذهب الجمهور وغيرهم ويقول :

وسبب الخلاف هل الحكم الذي جعله الشرع من البينة للطلقة الثالثة يقع بالزام المكلف نفسه هذا الحكم في طلبة واحدة ؟ أو ليس يقع ولا يلزم من ذلك الا ما ألزم الشرع ؟ .

ثم قال بعد التوجيه لكل منهما : وكان الجمهور - في قولهم بوقوع الثلاثة في طلبة واحدة - غابوا حكم التغليب في الطلاق سدا للريعة وعلق عليه بقوله : ولكن تبطل الرخصة الشرعية والرفق المقصود في ذلك اعنى في قوله تعالى . « لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا » .

وقد أصاب ابن رشد المحز . فيما أخذه على الجمهور من الاحتياط الذي جاوز الرفق المقصود .

وفي الحق ان القول بوجوب تفريق الطلاق ، وأنه لا يمضى من ذلك الا ما شرعه الله لا ما تجوز به الناس بطغيانهم هو ما يناسب صريح القرآن الكريم والسنة المطهرة ويتفق وروح التشريع وبالله التوفيق .

هذا ما قلته سابقا عن الخلاف حول الطلاق الثلاث .

ومع أن القانون الغى الوصف بالعدد فيما إذا اقترن بعدد لفظا
أو إشارة ، فلا يحتسب أن وقع الا واحدة ، ومن المعروف أن حكم
الحاكم في المسائل الخلافية يرفع الخلاف ، إلا أن إضافة بعض
نقاط هامة يشار إليها بإيجاز تريد أن شاء الله تعالى من طمانينة
الباحث الى سلامة هذه المادة في القانون ، وتكفي لازالة ما قد يكون
باقيا في نفوس بعض أهل الفقه ، تجاه الطلاق الثلاث من طول معاناتهم
لكتب المتأخرين ، وبعض المتقدمين من الفقهاء ، وما أثير حول ذلك
من جدل قديم أو حديث .

رأى الشيخ محمد عبده

من ذلك ما أورده الشيخ محمد رشيد رضا في تفسير قوله
تعالى : « الطلاق مرتان . . » عن شيخه الامام محمد عبده اذ
يقول : وعبر بالمرتين ليفيد أن الطلقتين تكون كل منهما مرة تحل
بها العصمة . ثم تبرم (أى بالرجعة) لانهما يكونان بلفظ واحد ،
ولهذا روى عن ابن عباس أنه جعل كلمة طلقت ثلاثا بمنزلة قرأت
الفاتحة ثلاث ، فان كان صادقا فالطلاق صحيح ، والا فهو لغو من
القول .

وقال : ان انشاء الطلاق ثلاثا بالقول ليس في قدرة الرجل
ايقاعه مرة واحدة ، ذلك ان الأمور العملية لا تتكرر بتكرر القول
المعبر عنها . بل ولا بالقولية أيضا ، فمن فسخ العقد مرة وعبر
عنها بقوله ثلاثا فهو كاذب ، ولو صح ذلك لصح أن يقال الواحد
ثلاثة ، والثلاثة واحد ، ومن سفه نفسه وجاء بهذا فقد خرج عن
السنة واستحق التأديب .

ثم ساق ما رواه النسائي من حديث محمود بن لبيد عن رجل
طلق ثلاث تطليقات جميعا وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قام غضبان وقال : ايلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم ، فقام رجلا

وقال : يا رسول الله ألا أقتله ؟ قال ابن كثير اسناده جيد ، وقال الحافظ بن حجر رجاله موثقون .

رأى الشيخ أحمد شاكر

ويرى الشيخ أحمد شاكر في كتابه نظام الطلاق في الاسلام ان الخلاف حول الطلاق الثلاث ليس في نحو قول القائل لزوجته (طالق ثلاثا) فهذا لغو من القول (كما قرر الشيخ محمد عبده سابقا) ، وظن بعض الباحثين أن هذا موضع الخلاف خطأ صرف ، وقلب للأوضاع العربية ، وبرهن على ذلك واطال في بيانه .

وان الخلاف بين التابعين فمن بعدهم في الطلاق الثلاث انما هو في تكرار الطلاق ، بمعنى أن يطلق الرجل امراته مرة ، ثم يطلقها مرة أخرى ثم ثالثة من غير مراجعة بين الطلقتين ، فهل يمكن أن ينعقد الطلاق الثاني قبل أن تراجع امراته ، لأنه يملك ثلاث طلاقات ، فله أن يرسل منها ما يشاء ويبقى ما يشاء ؟ .

أولا : ينعقد الطلاق الثاني قبل مراجعته امراته لوروده حينذاك على غير عصمة قائمة ؟

وبمعنى آخر هل المائدة من طلاق يلحقها طلاق في العدة ، أو لا يلحقها ؟ وأسهب في ذلك بكلام جيد (ص ٤٤ وما بعدها) ١٠

* * *

رأى ابن القيم

ومن قبل هؤلاء العلماء افاض ابن القيم في بحث الطلاق الثلاث في كتابيه زاد المعاد واعلام الموقعين ، وهو في ذلك يؤكد رأى شيخه ابن تيمية ويزيده توضيحا ، مقررا أن الرجل لا يملك الطلاق ثلاث مرات جملة واحدة . ومما قاله في زاد المعاد ج ٤ ص ٥٢ :

ومن تأمل القرآن حق التأمل تبين له ذلك ، وعرف أن الطلاق بعد الدخول هو الطلاق الذى تملك به الرجعة ، ولم يشرع الله سبحانه ايقاع الثلاث جملة واحدة البتة . قال تعالى : « الطلاق مرتان » ولا تعقل العرب فى لغتها وقوع المرتين الا متعاقبتين ، ويسوق امثلة على ذلك متعددة ، تجيء فى ضمن ما نسوقه من قوله فى اعلام الموقعين (ج ٢ ص ٤٤) حيث يقول :

جعل الطلاق مرة بعد مرة ، وما كان مرة بعد مرة لم يملك المكلف ايقاع مراته كلها جملة واحدة :

كاللعان - فانه لو قال : أشهد بالله اربع شهادات الى لمن الصادقين كان مرة واحدة .

ولو حلف فى القسمات وقال : احلف بالله خمسين يمينا ان هذا قاتله ، كان ذلك يمينا واحدا .

ولو قال المقر بالزنا أنا اقر اربع مرات انى قد زنيت كان مرة واحدة . فمن يعتبر الأربع لا يجعل ذلك الا اقرارا واحدا .

وقال النبى صلى الله عليه وسلم : من قال فى يومه سبحان الله وبحمده مائة مرة حطت عنه خطاياه ، ولو كانت مثل زبد البحر - فلو قال سبحان الله وبحمده مائة مرة ، لم يحصل له هذا الثواب حتى يقولها مرة بعد مرة .

وكذلك قوله من سبح الله دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين ، وحمده ثلاثا وثلاثين ، وكبره ثلاثا وثلاثين ، الحديث لا يكون عاملا به حتى يقول ذلك مرة بعد مرة ، ولا يجمع الكل بلفظ واحد .

وكذلك قوله : من قال فى يومه لا اله الا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شىء قدير مائة مرة ، كانت له حرزا من الشيطان يومه حتى يمسي ، لا يحصل هذا الا بقوله مرة بعد مرة .

(وذكر الأمر بالاستئذان ثلاثا في الكتاب والسنة وأنه لا يحصل
الا بتكراره) .
ثم قال :

وهنا كما أنه في الأقوال والألفاظ ، فكذلك هو في الأفعال
سواء - كقوله تعالى : « سننصبهم مرتين » إنما هو مرة بعد مرة .
وكقول ابن عباس « رأى محمد ربه بفؤاده مرتين » إنما هو
مرة بعد مرة .

وكذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم : لا يلدغ المؤمن من
جحر مرتين (١) فهذا هو المعقول من اللغة والعرف في الأحاديث
المذكورة .

وهذه النصوص المذكورة وقوله تعالى : « الطلاق مرتان »
كلها من باب واحد ، ومشكاة واحدة ، والأحاديث المذكورة تفسر
المراد من قوله : « الطلاق مرتان » كما أن حديث اللعان تفسير
لقوله تعالى : « فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله .. » أه .

في المدونة

ومن قبل ذلك جاء في المدونة عن الإمام مالك رحمه الله تعالى
كراهيته أشد الكراهية أن يوقع الرجل ثلاث تطلقات في مجلس
واحد ، أو يكرر طلاقا في كل طهر مرة ، وقال ما أدركت أحدا من
أهل العلم ببلدنا يرى ذلك أو يفتى به .

(١) اعترض بعضهم على تفريق المرتين بمثل قوله تعالى : (أولئك يؤتون
أجرهم مرتين بما صبروا) (القصص) وقوله : (نؤتها أجرها مرتين) (الأحزاب)
قائلا : إن المعنى على مضاعفة الأجر في المرة الواحدة في الإتياء - فيكون أجرين
معا - وعندي أن الأمر ليس كما قال - بل الأجر متجدد - ولهم رزقهم فيها بكرة
وعشيا - كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذي رزقنا من قبل - (البقرة)
فصل يتلوه فصل - وأجر دائم - فليست المرتان من دفعة واحدة .

ويقول : طلاق السنة : أن يطلق الرجل امرأته تطليقة واحدة من غير جماع ، ثم يتركها حتى يمضي لها ثلاثة قروء ، ولا يتبعها في ذلك طلاقاً ، فإذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد حلت للأزواج ، وبانت من زوجها الذي طلقها .

في الموطأ

غير أن ما رواه الامام مالك رحمه الله تعالى في الموطأ من كتاب الطلاق تحت عنوان : (ما جاء في البتة) من جواب ابن عباس لمن قال طلقت امرأتى مائة فماذا ترى على ؟ ، وأن ابن عباس قال له طلقت منك لثلاث ، وسبع وتسعون اتخذت بها آيات الله هزوا . وجواب ابن مسعود لمن قال طلقت امرأتى ثمانى تطليقات . وأن الناس قالوا له قد بانت منك فقال ابن مسعود صدقوا .

ورأى عمر بن عبد العزيز في لفظ البتة وأنه يعطى أقصى الطلاق - أى ثلاثاً - وقضاء مروان بن الحكم في الذي يطلق امرأته البتة أنها ثلاث تطليقات - وتحت عنوان خلية وبرية وأشبه ذلك - هذه الآثار المسندة الى بعض الصحابة والتابعين تعطى بظاهرها اعتداد الامام مالك بإيقاع الثلاث طلقات مجتمعة - من غير تكرار - وقد علق على بعضها بأنه أحسن ما سمعه في معنى هذه الالفاظ .

مناقشة حول استدلال الامام الشافعى

بقى استكمالا لتحقيق المسألة أن نذكر أن ما استدلل به بعض الأئمة على وقوع الطلاق الثلاث مجموعة غير مسلم ، وأن مقارنة الروايات يعطى المعنى الحقيقى ، بتوضيح المجمل ، وإزالة الاحتمال ، وأن الثلاث المذكورة ، أو المعبر عنها بالبتة ، ثلاث مفرقة في النطق بها ، ومفرقة غالباً في أزمانها - وعلى سبيل المثال فاليك البيان :

جاء في عدة ابواب من كتاب الامام الشافعى ، وفي المسند
له ايضا تحت هذه العناوين :

الخلاف في الطلاق الثلاث ج ٥ ص ١٢٢ .

واباحة الطلاق ج ٥ ص ١٦٢

وباب في طلاق الثلاث المجموعة من المسند على هامش الام
ج ٧ ص ٣١٠ جاء ما خلاصته في غرضنا ، أن الامام الشافعى يحب
الا يطلق الرجل الا واحدة لتكون له الرجعة على المرأة ، غير أن من
حقه ان يمسك ما بيده من الطلاق ، وان يرسله واحدة أو اثنتين
أو ثلاثا معا كما يريد .

ويستدل على جواز جمع الثلاث بما يلى :

١ - فاطمة بنت قيس طلقها زوجها أبو حفص (١) بن المغيرة
البتة - وفى هذا يقول الامام الشافعى - يعنى - والله أعلم -
ثلاثا ، ولم ينكر الرسول صلى الله عليه وسلم ذلك .

٢ - وإن عويمرا المجلاني لا عن امراته ثم طلقها ثلاثا فى مجلس
رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينكر عليه .

٣ - وأن ركانة بن عبد يزيد طلق امراته البتة فسأله رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن نيته فقال واحدة ، فردها عليه ، فأفاد
أنه لو نوى أكثر لزمه .

٤ - وأن عبد الرحمن بن عوف طلق امراته فى مرضه ثلاثا .

(١) اختلف فى تحقيق اسمه وكنيته وهى متقاربة .

هذه أهم الأدلة التي سيقّت في عدة أبواب ، والنظر فيها على الترتيب المتقدم .

١ - أما حديث فاطمة بنت قيس وقد طلقها زوجها ، فقد رواه الإمام مسلم في صحيحه تحت عنوان : المطلقة البائن لا نفقة لها نحواً من عشرين رواية مسندة ، ورواه أبو داود في سننه تحت عنوان نفقة المبتوتة نحو عشر روايات مسندة - عدا ما رواه الإمامان في أبواب أخرى ، وما رواه الإمام البخاري في شأنها مفرقاً على أبواب الفقه كعادته .

وختلاصة الفاظ الروايات في صحيح مسلم وسنن أبي داود مايلي :

(١) أن زوج فاطمة طلقها ... فذهبت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(ب) أن زوجها طلقها فبست طلاقها .

(ج) أن زوجها طلقها البتة .

(د) أن زوجها طلقها ثلاثاً - وهي أكثر الروايات .

(هـ) أن زوجها طلقها آخر ثلاث تطليقات .

(و) أن زوجها بعث اليها بتطليقة كانت بقيت لها . .

وبهذا فقد شرح المفصل المجمل ، وتبين أنه لم يطلقها ثلاثاً مجموعة .

٢ - أما حديث عويص العجلاني ، وأنه لا عن امرأته ثم قال : كذبت عليها يا رسول الله ان أمسكتها ثم طلقها ثلاثاً ، فقد روى كذلك ثم طلقها ثلاث تطليقات ، وورد أنه قال : هي الطلاق هي الطلاق هي الطلاق .

وسواء كان الفراق بينهما بنفس اللعان ، فالطلاق حينئذ وارد على غير محل ، فلم ينكره رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قاله

بعض الائمة ، أو كان الفراق عن حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو كان الفراق بالطلاق ، فقد تبين أنه لم يكن في لفظ واحد بل تكرر ثلاث مرات - وهو يحتمل التأكيد كذلك ، وانها ان اعتبرت عدت واحدة على ما يتبين جلياً في حديث ركائه الآتى :

٣ - اما حديث ركانة وانه طلق البتة فقد جاء مبيناً في مواضع اخرى ، منها ما رواه الإمام أحمد في مسنده رقم ٢٣٨٧ عن ابن عباس قال :

طلق ركانة بن عبد يزيد أخو بنى مطلب امراته ثلاثاً في مجلس واحد ، فحزن عليها حزناً شديداً قال فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم . كيف طلقته ؟ قال طلقته ثلاثاً ، قال في مجلس واحد ؟ قال : نعم ، قال فانما تلك واحدة فارجمها ان شئت - قال فرجمتها ، فكان ابن عباس يرى انما الطلاق عند كل طهر .
وظاهر ان الثلاث كانت في مجلس واحد ، لا في لفظ واحد ، وانها عدت واحدة .

٤ - واما طلاق عبد الرحمن بن عوف زوجته حينما سألته الطلاق ، وانه طلقها ثلاثاً فقد رواه الإمام مالك في الموطأ تحت عنوان (طلاق المريض) .

ونصه كما سبق :

ان امرأة عبد الرحمن بن عوف سألته أن يطلقها ، فقال لها : اذا حضت ثم طهرت فأذنيني ، فلم تحض حتى مرض ، فلما طهرت طلقها البتة ، أو تطليقة لم يكن بقى له عليها من الطلاق غيرها .

فتفسير البتة بثلاث مجموعة يرده آخر الحديث :



ولعله قد تبين بجلاء كما ذكرنا من قبل أن المقارنات بين الأحاديث ورواياتها العديدة، تقطع بأن الثلاث مفرقة زمانا ، أو أن اللفظ تكرر ثلاثا للتأكيد وقد عد واحدة - كما ورد في حديث ركانة المتقدم ، اذ يبين له رسول الله صلى الله عليه وسلم ان هذه الثلاث في مجلس واحد ليست إلا طلاقا واحدا ، وكما جاء في حديث ابن عباس عند مسلم ج ١ ، ص ٧٠ باب الطلاق الثلاث قال : كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر . طلاق الثلاث واحدا - وتتمه حديث ابن عباس : فقال عمر بن الخطاب : ان الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه آناة ، فلو أمضيته عليهم ، فأمضاه عليهم .

وقد كثرت إجابات العلماء في توجيه ما صنعه عمر رضى الله عنه ، وأيا كان فلا يعارض ذلك ما قلناه سابقا وتبيناه من ان الثلاث التى استدلل بها الامام الشافعى على وقوع الطلاق الثلاث مجموعة لم تكن قط بلفظ واحد ، بل كانت طلاقات مفرقة زمانا ، تتخللها رجعة كما في جلفا ، أو كانت مفرقة في اللفظ بمجلس واحد كما في حديث ركانة وانها عدت واحدة .

الحلف بالطلاق لغو

اما الحلف بالطلاق فما أبعد أن يكون يمينا شرعيا ، والحديث الشريف يقول « من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت » رواه البخارى وغيره ، واليمين الشرعية المنعقدة كفارتها عن حنث فيها بنص الآية الكريمة : « اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ، ذلك كفارة أيمانكم اذا حلفتم » .

ولا نعلم احدا قال ان الطلاق يكفر بهذه الكفارة قط .
وفي متون الفقه المالكي : ويؤدب من حلف بطلاق أو عتاق ،

وفيها أن الحلف بالطلاق من إيمان الفساق ، فما أبعد عن أن يكون
بمعنا شرعيا .

وقد أنصف القانون إذا ألغى اعتباره يمينا ولم يعتد به في أمر
الطلاق - فلا هو يمين شرعى ، ولا هو من صيغ الطلاق المعتبرة .
وبالله التوفيق .

تعليق الطلاق

جاء في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المادة الثانية ونصها :
« لا يقع الطلاق غير المنجز إذا قصد به الحمل على فعل شيء
أو تركه لا غير » والطلاق المنجز ما قصد به الزوج إيقاع الطلاق في
الحال ، أثر التلفظ به كأن يقول لزوجته أنت طالق .

وغير المنجز ما كان مضافا الى زمان مستقبل كأن يقول لزوجته
انت طالق غدا أو بعد شهر مثلا - أو علق الزوج حصول الطلاق
على شرط كأن يقول لها : « ان فعلت كذا فأنت طالق » .

وحكم الطلاق المنجز الوقوع اتفاقا إذا كان الزوج بحالة تكمل
أهليته فيها لإيقاع الطلاق ، واستعمله على الوجه المأذون له فيه .

فإن جاء الطلاق على غير ذلك من جانب الرجل بأن لم يكن
كامل الأهلية لصغر أو سكر . أو جنسون أو غضب ملك عليه
اختياره ، أو كانت المرأة في حيض أو نفاس أو طهر قاربها فيه ،
فهو محل خلاف بين الأئمة ، ومن أجل ذلك كانت تلك الرسالة
ليبين آراء العلماء ، وترجيح ما رجح دليله منها .

والقانون فيما قرره اختار قولاً ورجحه على ما سواه .

ويقول فضيلة الشيخ محمود شلتوت في تعليق الطلاق مفسرا
هذه المادة من القانون :

إن كان الزوج يقصد تخويفها ومنعها من الفعل وهو في نفسه
بكره طلاقها ولا يرغب فيه ، كان ذلك لغوا من القول لا أثر له في

الحياة الزوجية أما إذا كان منطويا على بغضها غير راغب في عشرتها،
واتخذ التعليق مبررا له في الطلاق أمام الناس ، فإنه يقع واحدة
رجعية .

ثم يقول :

وأرى أن عبارات الطلاق الواردة في القرآن الكريم لا تصدق
لغة إلا على من نجز الطلاق وأوقعه غير معلق له على شيء - ثم
يورد عددا من آيات الطلاق كشاهد على ما يرى - ويمضى قائلا :
أما من علق الطلاق على فعل غيره زوجة أو غيرها فإنه لا يصدق
عليه أنه طلق ، وفي العرف يقال في مثله : أن المرأة أوقعت الطلاق
على زوجها .

ثم يقول :

والى هذا الرأي - عدم وقوع الطلاق المعلق - ذهب طائفة
من الفقهاء فلو توسع القانون ووجد الحكم بين النوعين في الطلاق
المعلق (أى الفى اعتباره أصلا) لكان متمشيا مع روح الشريعة في
تضييق دائرة الطلاق - وأرجو أن ينال حظه من النظر (١) .

ومن قبل ذلك جاء في جواب لجنة الفتوى بالأزهر عن سؤالين
في أحدهما قال الرجل لصهره : على الحرام لا تدخل أنت وزوجتك
بيتى ، وهل هو طلاق ، وإن كان فهل هو رجعى أو بائن .

وفي الجواب بيان الخلاف حول هذا اللفظ ، وأن من عبده
طلاقا اعتبره من باب التعليق ، وذكر آراء من يقول بوقوعه ثم
جاء فيه ما نصه :

ويروى عن بعض السلف الصالح من الصحابة والتابعين

وغيرهم : ان تعليق الطلاق اذا قصد به الحمل على شيء أو تركه لا غير لا يقع به طلاق - وجرى على هذا المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ كما قضت بذلك المادة الثانية منه ، وظاهر أن هذه العبارة لا يقصد منها الحالف الا منع المخاطب وزوجته من دخول بيته ، فلا تستوجب طلاقا مطلقا على هذا والله أعلم .

والسؤال الثانى قال الرجل : على الطلاق لا أكل من لبن الجاموسة ولا من سمها فى تاريخه - وجاء فى الجواب : مذهب الشافعية وبعض الحنفية أن مثل هذه الصيغة من قبيل التعليق . . . ثم ذكر فى الجواب عن التعليق رأى من يرى وقوع الطلاق به عند وقوع المعلق عليه ، وأردف بمثل ما قاله سابقا ذكرا ما روى عن بعض السلف الصالح من الصحابة والتابعين . . وأن هذا لا يستوجب طلاقا مطلقا المجلد السابع (ص ٣٥٨ - ٣٥٩) لسنة ١٣٥٥ هـ .

وإذا كلن القانون اختار قولاً ، فلا بد لاستكمال الصورة العلمية أمام الباحثين من النظر فيما يقابله ووجهة نظر القائلين به .
ويصور ذلك بعض العلماء المعاصرين فى كتاب له بعنوان :
براهين الكتاب والسنة الناطقة ، على وقوع الطلقات المجموعة منجزة أو معلقة (١) .

الفصل الثانى ص ٨٠ فى أن من علق طلاق أمراته على فعل شيء أو تركه وقع طلاقه عند وقوع المعلق عليه ، واحداً كان الطلاق أو مجموعاً ، وأن القول بذلك هو ما دل عليه الكتاب ، وأشارت إليه السنة ، وانعقد عليه إجماع أهل الحق من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المجتهدين الرضيين خلفاً عن سلف .

(١) الشيخ سلامة القصاعى العزامى الشافعى ؛

وأن القول بأن الطلاق المعلق لا يقع أصلاً ، أو لا يقع أن كان على وجه اليمين قول باطل ... والقاتل به خارج على إجماع أهل الحق . ثم يسوق الآيات الكريمة الواردة في شأن الطلاق ويقول : أنها تشمل المنجز والمعلق بحكم أنها عامة .

.....

ثم يقول : فإن كان التعليق عند حصول المعلق عليه لغوا ، أى لا أثر له في حصول المعلق - كما يقول أولئك الظانون - خرج الكلام عن مدلوله ، وتخلف المسبب عن سببه ، وفقد المعلول مع وجود علته - ولا يقول هذا من له أدنى فهم في المعقول والمنقول ، وكيف يتوقف انسان في حصول المعلق عند وقوع المعلق عليه أ . هـ .

وفي إيجاز مع الوفاء بحق البيان لآراء العلماء ووجهات انظارهم ، وتحقيق الموضوع نذكر بضع نقاط :

١ - المذاهب الأربعة

الحكم بوقوع الطلاق المعلق عند وقوع المعلق عليه ، قول جمهور الأئمة ، وتقرأ في كتب الفقه وموسوعاته للمذاهب الأربعة ، فتراها حفية بصور التعليق ، وحشد الكثير منها الواقعي والافتراضي كأمر مسلم ، وكصيغة من صيغ الطلاق المعتاد ، لا تحتاج إلى استدلال خاص ، بل تشملها الأدلة العامة من الكتاب والسنة الواردة في شأن الطلاق .

٢ - مذهب الشيعة

عدم وقوع الطلاق المعلق ، سواء علق على شرط وهو ما أمكن وقوعه أو عدم وقوعه ، كقدوم زيد ، أو دخول الدار - أو علق على صفة وهو ما قطع عادةً بحصوله كطلوع الشمس وزوالها .

ومن أركان الطلاق عندهم الصيغة ، ولابد فيها من اللفظ
الصريح كقوله لزوجته أنت طالق .

وينحصر وقوع الطلاق في الألفاظ الصريحة لا غير وقوفا على
موضع النص والاجماع ، واستصحابا للزوجية (الروضة البهية
ص ١٤٧ ج ٢) .

وكما يقول صاحب شرائع الاسلام (ص ٥٥ ج ٢) عن الركن
الثاني في الطلاق وهو الصيغة المخصوصة :

والأصل أن النكاح عصمة « مستفادة » من الشرع .. فيقف
دفعها على موضع الاذن - ويمضى قائلا :

فالصيغة المتلقة لازالة قيد النكاح : أنت طالق « أو فلاتة
أو هذه وما شاكلها من الألفاظ الدالة على تعيين المطلقة فلو قال :
أنت الطلاق أو طلاق ، أو من المطلقات لم يكن شيئا ولو نوى الطلاق .

اقول : وأولى في عدم انعقاد الطلاق عندهم ما دون الصريح
من الألفاظ المحتملة الأخرى .

٣ - مذهب ابن حزم

(١) اللفاظ الطلاق :

لا يقع طلاق الا بلفظ من احد ثلاثة ألفاظ هي المستعملة في
القرآن الكريم للدلالة عليه : الطلاق - والسراح - والفراق .

ثم يبرهن على ذلك بعد الاستشهاد عليها من القرآن الكريم
فيقول : لم يذكر الله تعالى حل الزوج للزوجية الا بهذه الألفاظ ،
فلا يجوز حل عقدة عقدت بكلمة الله عز وجل وسنة رسوله صلى
الله عليه وسلم الا بما نص الله عز وجل عليه « ومن يتعد حدود
الله فقد ظلم نفسه » (مسألة ١٩٥٦) .

وما عدا هذه الالفاظ الثلاثة فلا يقع به طلاق البتة نوى بها طلاقا أو لم ينو ، لا فتيا ولا فى قضاء .

ثم يخص المسألة (١٩٥٨) ببحث الالفاظ التى رويت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من مثل الحقى بأهلك ، مبينا أن الطلاق أو الفراق عند حصوله لم يكن بهذه الالفاظ بل بغيرها) .

وفى المسألة (١٩٦٩) يقول :

واليمين بالطلاق لا يلزم سسواء بر أو حنث ، لا يقع به طلاق ، ولا طلاق الا كما أمر الله عز وجل ، ولا يمين الا كما أمر الله عز وجل .

(ب) اليمين بالطلاق لا يلزم :

ويبرهن على ذلك بنص آية الكفارة عن اليمين قائلا : ولا أحد من المخالفين يقول ان كفارة الحنث فى الطلاق كفارة اليمين الشرعية (١). ويبرهن على أنه لا يمين الا كما أمر الله تعالى بالحديث : من كان حائفا فلا يحلف إلا بالله .

(ج) الطلاق المعلق لا يلزم :

ثم يقول : والطلاق بالصفة عندنا كما هو الطلاق باليمين كل ذلك لا يلزم ، ولا يكون طلاقا الا كما أمر الله عز وجل وعلمه .

ثم يسأل المخالفين قائلا : من أين أجزتم الطلاق بصفة ولم تجيزوا انكاح بصفة ، والرجعة بصفة ، كمن قال : اذا دخلت الدار فقد راجعت زوجتى المطلقة ، أو قال : فقد تزوجتك وقالت هى مثل ذلك ، وقال الولي مثل ذلك ولا فرق .

(١) سيأتى رأى ابن تيمية وأن من السلف من قال كفارة الحنث فى الحلف بالطلاق كفارة يمين ، تعقيا على ابن تيمية فيه .

(د) الطلاق الى أجل لا يلزم :

وفي المسألة (١٩٧٠) : من قال اذا جاء رأس الشهر فأنت طالق ، أو ذكر وقتا ما فلا تكون طالقا بذلك ، لا الآن ولا اذا جاء رأس الشهر .

برهان ذلك : لم يأت قرآن ولا سنة بوقوع الطلاق بذلك ، وقد علمنا الله الطلاق في المدخول بها ، وفي غير المدخول بها : وليس هذا فيما علمنا . ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه .

وايضا فان كل طلاق لا يقع حين ايقاعه ، فمن المحال أن يقع بعد ذلك في حين لم يوقعه فيه .

ثم يبين خلاف العلماء ويناقش آراءهم ويرد غير ما ارتآه .

رأى ابن تيمية .

أما ابن تيمية وقد اطلع على مذاهب الأئمة وجمع الكثير من أقوالهم ووجهات انظارهم ، فقد سئل وأجاب مرارا في فتاويه عن الحلف بالطلاق والحنث فيه ، وعن تعليق الطلاق .

فكان مجمل جوابه عن الحلف بالطلاق والحنث فيه ان للعلماء ثلاثة أقوال .

١ - يقع الطلاق بالحنث فيه - وهذا هو المشهور عند أكثر الفقهاء المتأخرين حتى اعتقد بعضهم الإجماع عليه .

٢ - لا يقع به طلاق ولا كفارة فيه ... والحلف لا يكون الا بالله . ويذكر من قال به .

٣ هذه يمين من إيمان المسلمين ، وكفارتها عند الحنث كفارة يمين والراى الثالث أصح الأقوال عنده .

أقول : ما اعتبره ابن تيمية أصح الأقوال ، وان الحلف بالطلاق يمين من إيمان المسلمين ، وفيه كفارة يمين ، هو في حقيقته أضعف الأقوال .

فإن كان الحلف بالطلاق منعقدا فالحنث فيه معناه وقسوع
الطلاق كالقول الاول ، وإن لم يكن منعقدا لمخالفة أمر الله في اليمين
فهو باطل وذلك مقتضى القول الثانى والله أعلم .

(ب) تعليق الطلاق :

ويرى ابن تيمية في تعليق الطلاق ، أنه ان خرج مخرج اليمين
يراد به الحث على شيء أو الامتناع منه ، اعتبر يمينا وجرت فيه
الأقوال الثلاثة ، والمختار عنده أنها تكفر كفارة يمين ، ولا يقع بها
طلاق - وفيه ما قلناه .

وأما ان قصد بالعلق إيقاع الطلاق عند وقوع العلق عليه
وقع الطلاق .

وقد اخذ بهذا الراى القانون الحالى ، عدا كفارة اليمين .

تعليق الطلاق ليس طلاقا

النظر الدقيق فى صور التعليق للطلاق يعطينا انه مجرد التزام
للطلاق اذا وقع المعلق عليه .

وحينئذ يجىء السؤال : هل يلزم المكلف ما التزم ، ويجب
عليه الوفاء به سواء كان ما التزمه طاعة أو معصية أو مباحا ؟ .
والجواب من جوامع كلمه صلى الله عليه وسلم فى قوله أ من
نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه .

فمن التزم طاعة لزمته شرعا ، ووجب عليه الوفاء بها ، والحق
جل جلاله يقول « يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود » وقد عاقب
الله تعالى من عاهد الله على طاعة ثم أخلف ، بنفاق يلزمه حتى
يلقاه كما فى قوله تعالى : ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من
فضله لنصدقن ولنكونن من الصالحين ، فلما آتاهم من فضله .

بخلوا به وتولوا وهم مغرسون فأعقبهم نفاقا في قلوبهم إلى يوم يلقونه بما أخفوا الله ما وعدوه وبما كانوا يكذبون .

أما من التزم غير طاعة فلا تلزمه ، ومن ذلك ما روى في الصباح من أن رجلا نذر أن يقوم في الشمس صائما ، فلما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم قال : ان الله عن تعذيب هذا نفسه لغنى ، وأمره أن يستظل وأن يقعد .

كما أبى الله سبحانه ان يلتزم انسان تحريم حلال على نفسه - ولعل ذلك كان سائغا في شرائع سابقة لقوله تعالى : « كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل الا ما حرم اسرائيل على نفسه » .

أما في الاسلام فقد رفض الله سبحانه تحريم زوجة أو أمة أو شيء ما ، وأمر بتحلة اليمين ان صحب التحريم يمين ، كما في قوله تعالى : « يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك » الى قوله تعالى : « قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم » .

والطلاق في أصله ليس قرينة يلزم بالالتزام ، انما هو ضرورة احدثت للحاجة إليها ، ولذا قرر كثير من فقهاء المذاهب الاربسة أن من نذر الطلاق لا يلزمه .

دعوى

وبقى التعقيب على ادعاء أن في عدم وقوع الطلاق عند وقوع المعلق عليه تخلف المسبب عن سببه والمعلول عن علته . . الى آخر ما قيل هناك :

وتلك في الحقيقة ليست الا مبالغات لفظية لا اثر للتحقيق فيها . والا فأي علة ومعلول ، وأي ارتباط عقلى أو عادى بين دخول الدار وإيقاع الطلاق .

ان ذلك اشبه شيء بما يقوله المناطقة في القضية الشرطية
الاتفاقية وأنه لا ارتباط بين المقدم والتالى الا فى اللفظ فحسب .
ولولا جمع إلتكلم بين جزئى القضية فى اللفظ ما كان ثمت ارتباط
قط بين مقدمها وتاليها .

ان التعبير مجرد التزام ، والالتزام فى غير الطاعة لا يلزم -
اما اذا اراد الرجل الطلاق فله ان ينشئه منجزا فيكون الطلاق
مؤتفا ، واقعا اذا استوفى شرائطه الأخرى . وبالله التوفيق (١) .

هذا

ولنتنقل بعد لكلام عن مسائل تتعلق بالفاظ الطلاق وصيغه ،
الى الحديث عن الطلاق المستعمل فى غير موضعه ، والمسمى عند
الفقهاء بالطلاق البدعى أو المحرم ، وهو الطلاق الحاصل فى حيض
أو نفاس أو فى طهر مسها فيه .

وقد وصف موضوعه بأنه معترك الأفهام ، وعزلة الاقدام ،
ويقول الامام الصنعانى عن نفسه تجاه بحث الطلاق فى الحيض من
كتابه المعروف سبل السلام .

وكنا نقتى بعدم الوقوع ، وكتبنا فيه رسالة ، وتوقفنا مدة -
ثم رأينا وقوعه - الى ان يقول : وقد قوى عندى ما كنت أفتى به
اولا من عدم الوقوع لادلة سقتها فى رسالة سمينها الدليل
الشرعى ، فى عدم وقوع الطلاق البدعى .

(١) ولزيادة الايضاح بضرب مثل : لو قال انسان لآخر : ان جئتني اليوم
اكرمك - فبمجرد المجيء لا يلزم قطعا تحقق الاكرام - انما يتحقق بفعل ما يكون
به الاكرام .

ومن الأدلة أنه منسوب إلى البدعة ، وكل بدعة ضلالة ،
والضلالة لا تدخل في نفوذ حكم شرعى ، ولا يقع بها بل هى
باطلة أ هـ (١) .

ويقول ابن القيم فى زاد المعاد بعد أن ساق حجج الفريقين ،
وانتصر للقول بعدم الوقوع : « فهذا منتهى أقدام الطائفتين ، فى
هذه المسألة الضيقة المعتبرة ، الوعة المسلك ، التى يتجاذب أعنة
أدلتها الفرسان ، ويتضاءل لدى صولتها شجاعة الشجعان ..
والله المستعان وعليه التكلان » .

أما نحن فى جهادنا المتواضع ، فانما نلتبس لهدى من الله الهادى
الى سواء السبيل . والله الحمد والمنة وبه التوفيق .

(١) ذكره فى شرحه لحديث ابن عمر رقم (٢) فى باب الطلاق .

الطلاق في الحيض أو النفاس الطلاق في طهر مسها فيه

منهى عنهما - البدعى صحيح ودليل ذلك - البدعى باطل
ودليل بطلانه - مناقشات هامة - خلاصة الراى .

هاتان الحالتان منهى عنهما باتفاق العلماء جميعا ، وذلك لامره سبحانه في سورة الطلاق بأن يكون الطلاق للعدة ، وقد فسر ذلك بجملة الأحاديث تنتهى في مضمونها الى ما تضمنه حديث ابن عمر السلبق ، الذى اتفق على روايته البخارى ومسلم وغيرهما ، وهو بذلك أساس لما قرره الأئمة من حكم الطلاق في الحيض أو الطهر الذى مسها فيه صحة أو بطلانا .

ولتحقيق بعض الفاظ هذا الحديث مدخل في تقرير هذه الأحكام .

وفي بعض روايات مسلم - على عادته - رحمه الله تعالى في جمع الروايات بأسانيدھا المتعددة في موضع واحد جاء قول الصحابى : فتغيط رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : مرة فليراجعها .

وحقق هذا اللفظ الأخير - وهل هو يرجعها أو يراجعها من الثلاثى أو الرباعى فقال : قال ابن المثنى في روايته : فليراجعها ، وقال ابو بكر فليراجعها وكذلك في روايته لحديث زهير فأمره أن يرجعها - وفي رواية حديث يعقوب فأمره أن يرجعها ثم تستقبل عدتها .

ورواية الامام احمد في الحديث رقم ٥٠٠ من مسنده ان يرجعها - وفي غير هذا الحديث ان يرجعها .

أقول : ولفقه هذه اللفظة اثر في اعتبار الفقهاء لوقوع الطلاق او العائنه ، فهل هي رجعة المرأة وعادتها الى حالتها ، كما كانت بدون مفارقة ، او هي مراجعة لها من طلاق ؟ على ما سيجيء من وجهات نظر الائمة .

وروى الدارقطني عن ابي عباس : الطلاق على اربعة اوجه : وجهان حلال ووجهان حرام ، فاللذان هما حلال : أن يطلق امراته طاهرا من غير جماع ، او يطلقها حاملا قد استبان حملها .

واما اللذان هما حرام : فان يطلقها حائضا ، او يطلقها عند الجماع ، لا يدرى اشتمل الرحم على ولد او لا (نيل الأوطار ج ٦ ص ٢١٢) .

وفي المغنى لابن قدامة (ج ٧ ص ١٧) يشرح الطلاق المخالف للسنة فيقول : **واما المحظور فالطلاق في الحيض،** او في طهر جامعها فيه ، اجمع العلماء في جميع الامصار وكل الاقطار على تحريمه (١)، ويسمى طلاق البدعة ، لأن المطلق خالف السنة ، وترك أمر الله تعالى ورسوله . قال الله تعالى : « فطلقوهن لعدتهن » وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « وان شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله ان يطلق لها النساء » .



(١) اجماع نسبي او متهبي : فالخلاف في حكمه حاصل وبمبسط في مواضعه.

حكم هذا الطلاق : هل هو صحيح أو باطل ؟
رايان في هذا الطلاق المحظور :

الاول : صحيح ولازم . ودليل ذلك .

جمهور الأئمة يرون صحة هذا الطلاق ، ولزومه لمن التزمه -
وذلك عندهم لما يلي :

١ - لعموم الدلالة في آيات القرآن الكريم وشمولها لكل طلاق بدون تقييد ، وذلك من مثل قوله تعالى : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء - الطلاق مرتان - فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره - وللمطلقات متاع بالمعروف .. » .
قالوا : هي عامة في كل طلاق يوقعه الرجل ، ولا ينبغي تخصيصها الا بنص أو إجماع .

٢ - حديث ابن عمر المتفق عليه يدل على وقوع الطلاق -
وذلك من وجوه :

(أ) الأمر بالمراجعة انما يكون لوقوع الطلاق .

(ب) جاء في بعض طرق الحديث انها حسبت عليه طلقة .

(ج) وفي بعضها زيادة نص مرفوع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بانها واحدة .

(د) كذلك روى عن ابن عمر انه كان يفتى باحتسابها طلقة مع ما هو معلوم عنه من شدة تمسكه بالسنة وتحريه لها .

٣ - واما النهي عن هذا الطلاق فلا يمنع لزومه وترتب أثره عليه ، وذلك كالظهار فانه منهي عنه ، بل منكر من القول وزور ، ولم يمنع من ترتب أثره عليه بتحريم الزوجية على زوجها حتى يكفر كفارة الظهار ، فكذلك هذا الطلاق البدعي تحرم به المرأة على زوجها ، ويلزم المكاف ما ألزم نفسه به .

الرأى الثانى :

الطلاق البدعى باطل ولا ينعقد

يقابل الرأى الأول القول ببطان هذا الطلاق وعدم لزومه
او انعقاده ، وذلك بأدلة منها :

١ - قوله تعالى : يا أيها النبى اذا طلقتم النساء فطلقوهن
لعدتهن . . الآيات - فقد أمر الله تعالى من اراد الطلاق أن يوقع
طلاقه للعدة ، وقد بين رسول الله صلى الله عليه وسلم الطلاق
للعدة ، بأنه :الطلاق فى طهر من غير مساس - فالآيات هنا مقيدة
لحالات الطلاق المأذون فيه ، وتحمل عليها الآيات المطلقة ، كما هو
الشأن فى حمل المطلق على المقيد .

اقول : على أن هذه الآيات المذكورة فى صدر سورة الطلاق
متأخرة نزولا - على ما سبق تحقيقه - وقد زادت على ما تقدمها
احكاما ، فوجب مراعاة ما زادته من احكام .

٢ - ثبت فى الاحاديث الصحاح بياناً للآية الكريمة النهى الاكيد
عن الطلاق فى الحيض ، أو فى الطهر الذى مسها فيه ، والنهى عن
الشيء يقتضى فساده وبطلانه ، فلا يترتب عليه اثر ، كما يقول بذلك
جمهور كبير من العلماء .

يقول الشوكانى فى نيل الأوطار (ج ٦ ص ٢٢٩) فى الكلام على
طلاق البدعة والخلاف حوله : وقد تقرر فى الأصول أن الأمر
بالشيء نهى عن ضده ، والنهى عنه لذاته أو لجزئه أو لوصفه
اللازم يقتضى الفساد ، والفاسد لا يثبت حكمه .

ويصور الفخر الرازى هذا الحكم فى تفسير قوله تعالى :
« الطلاق مرتان » أى مرة بعد مرة ، موجهاً رأى من يقول بأن من
طلق اثنتين أو ثلاثاً مجعمة لا يقع الا واحدة فيقول : وهذا القول

هو الأقيس ، لأن النهى يدل على اشتغال المنهى عنه على مفسدة راجحة ، والقول بوقوع اتنتين أو ثلاثة مجتمعة ، سعى في ادخال تلك المفسدة في الوجود ، وانه غير جائز ، فوجب ان يحكم بعدم الوقوع .

٣ - وحديث ابن عمر رضى الله عنهما يدل على عدم الوقوع ، وذلك من وجوه :

(١) جاء في بعض روايات مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تغيظ من طلاقه في الحيض ، وفي تصحيحه وانفاذه تحقيق لما يبغضه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(ب) وجاء في روايات أخرى قول ابن عمر فردها على ولم يرها شيئاً ، أخرجه الإمام أحمد في مسنده برقم ٥٥٢٤ وأبو داود في سننه برقم ٢١٨٥ .

والإمام الشافعى في مسنده (ص ١٨٠ - ١٨١ ج ٦) على هامش كتاب الأم (١) ، وغيرهم من روية أبى الزبير ، وهو ثقة وزيادته مقبولة . كما روى عن ابن عمر أنه قال في الرجل يطلق امرأته وهى حائض : لا يعتد بذلك ، رواه بسنده عنه ابن حزم في المحلى ج ١٠ ص ١٦٣ ونقله ابن القيم في زاد المعاد ج ٤ ص ٤٤ - ورواه غيرهما كذلك .

(ج) والنص الذى زاده بعض الثقات في حديث ابن عمر من قوله صلى الله عليه وسلم وهى واحدة ، واستدلوا به على وقوع

(١) ملاحظة : رواها الإمام الشافعى في كتاب الطلاق من ١٨٠ - ١٨١ ج ٦ ولم يعلق عليها بشئ - وأوردتها في باب طلاق العائض ص ٢١٦ على هامش ج ٧ من الأم ، وتاقضها بما يلى : فان قيل فهل لقوله : فلم تحسب شيئاً وجه ٤ قيل له الظاهر فلم تحسب تطلقته : وقد يحتمل أنها لم تحسب شيئاً صواباً غير خطأ ، الا ترى أنه يؤمر بالرجعة .

الطلاق في الحيض هو عند النظر الدقيق حجة واضحة على عدم وقوع الطلاق في الحيض وهذا سياقه :

« ... فقال صلى الله عليه وسلم : مره فليراجعها ، ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ، ثم ان شاء أمسك بعد ذلك ، وان شاء طلق قبل ان يمس ، فتلك العدة التي امر الله ان تطلق لها النساء ، وهي واحدة » .

هذه رواية ابن وهب في جامعته عن ابي ذئب عن نافع عن ابن عمر ، ونقلها ابن حزم في المحلى (ج ١٠ ص ١٦٤) وابن القيم في زاد المعاد ج ٤ ص ٤٧ ونقلها غيرهم .

وفي المتنونة نحو من هذا وسياقها . روى ابن وهب عن مالك وابن ابي ذئب ان نافعا اخبرهما عن عبد الله بن عمر وسباق الحديث .. وفيه قول ابن ابي ذئب في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « وهي واحدة » « ج ٥ ص ١٤٤ — ما جاء في طلاق الحائض والنفساء » .

هذا — واذا كُنَّ المعروفة ان الضمير يعود الى اقرب مذكور ، فالضمير في قوله وهي واحدة عائد على الشق الأخير من الحديث وهو قوله : وان شاء طلق قبل ان يمس ، وطلاقه حينئذ طلقة واحدة ، مما يفيد عدم الاعتداد بالطلقة التي كانت في الحيض وانها لفو (١) .

(١) راجع نظام الطلاق في الاسلام للشيش شاكور ، وردة على ابن حزم وابن القيم في توجيههما لهذه اللفظة بغير المذكور هنا — ولقد اجاد ص ٢٧ وما بعدها .

تتمة المناقشة لرأى الجمهور

٢ - وأما الاستدلال على وقوع الطلاق من الأمر بالمراجعة وهى فى رأيهم لا تكون الا من طلاق فليس كذلك ، بل هو بعيد عن معنى المراجعة فى استعمال القرآن الكريم ، اذ المراجعة فيه بمعنى ان يعاود الرجل والمرأة حياتهما الزوجية كما كانا قبل التلغظ بالطلاق ، وأما الرجعة من طلاق فهى فى تعبير القرآن الكريم الرد والامساك ويستقل بها الرجل كما فى قوله تعالى : « .. وبعولتهن أحق بردهن فى ذلك .. وكما فى قوله تعالى : وإذا طلقتم النساء قبلن أجلهن فأمسكنهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف » .

أما المراجعة وهى مفاعلة من الجانبين ، فان يستأنف الزوجان حياة جديدة بتراضيهما كما كانا من قبل ، وذلك كما فى قوله تعالى : « فان طلقها (أى الطلقة الثالثة) فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ، فان طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا ان ظنا ان يقيما حدود الله » أى ان طلق الرجل امراته للمرة الثالثة فقد حرمت عليه الا بعد زواج صحيح من رجل آخر ، فان طلقها الزوج الثانى فلا جناح فى أن يتراجعا الى استئناف حياة جديدة بمقد جديد ، وبه تعود الحياة الأولى بين الزوجين الى ما كانت عليه ، وليس مجرد مراجعة من طلاق .

ويقول ابن حزم : ان ابن عمر لما طلق امراته حائضا اجتنبها ، فأمره صلى الله عليه وسلم برفض فراقه لها ، وأعادتها كما كانت . ويقول ابن تيمية : لو كان الطلاق فى الحيض قد وقع كان ارتجاعها ليطلقها فى الطهر الأول أو الثانى زيادة وضرا عليها ، وزيادة فى الطلاق المكرره ، فليس فيه مصلحة لا له ولا لها ... فعلم انه انما أمره ان يمسكها وأن يؤخر الطلاق الى الوقت الذى

يباح فيه ، كما يؤمر من فعل الشيء قبل وقته أن يرد ما فعمل وان يفعله ان شاء في وقته .

٤ - هذا وقياس الطلاق المنهى عنه على الظهار في ترتب أثره عليه غير شديد ، ذلك أن الظهار منكر من القول وزور ، فإذا وجد لم يوجد إلا مع مفسدته ، ولا يتصور فيه حلال صحيح مآذون فيه ، وحرام باطل منهى عنه ، بخلاف الطلاق والنكاح والبيع ، فما كان مآذونا فيه فهو منعقد وحلال صحيح يترتب أثره عليه ، وما كان منهيًا عنه فهو حرام وباطل لا يعتد به ، ولا يترتب عليه أثره شرعا .

٥ - ومن نكح امرأة في عتقها ، أو عقد على خامسة ، أو جمع بين الأختين فنكاحه باطل ، وهو بمنزلة من لم يعقد نكاحهما في عدم حل المرأة له ، وكذلك من أدخل بركن من أركان النكاح ، أو شرط من شروط صحته فنكاحه باطل لا تحل به المرأة ، فمثله من عقد طلاقا في حال نهى عن الطلاق فيه ، فطلاقه باطل لا يعتد ، ولا يعتد به شرعا .

هذا الرأي القائل بعدم صحة الطلاق في الحيض أو في الطهر الذي مسها فيه وعدم صحة الطلاق البدعي عموما مروي عن :

١ - سعيد بن المسيب ، وجماعة من التابعين .

ذكر القرطبي في المسألة السابعة من تفسير الآية الأولى من سورة الطلاق ما يلي :

وعن مسفيد بن المسيب وجماعة من التابعين أن من خالف السنة في الطلاق فأوقعه في حيض ، أو ثلاثا لم يقع ، وشبهوه بمن وكل بطلاق السنة فخالف - أي في عدم نفاذ طلاقه .

٢ - وعن أئمة أهل البيت رضي الله عنهم ، كما ينقله عنهم علماء الشيعة ويقررون في كتبهم الفقهية أن طلاق البدعة ، هو

طلاق الحائض المدخول بها مع حضسور الزوج أو غيبته غيبسة قربية ، وكذا النفساء ، أو فى طهر جامعها فيه - وطلاق الثلاث من غير رجعة بينها ، والكل باطل والعقد ثابت بحاله (١) .

٣ - وهو مذهب الظاهرية وفيهم أئمة متبوعون كداود - غير أن ابن حزم وافق هؤلاء الأئمة فى بعض هذا فقال فى المسألة (رقم ١٩٤٩) من المحلى ما نصه : « فان طلقها فى طهر وطئها فيه ، أو فى حيضها لم ينفذ ذلك الطلاق وهى امراته كما كانت ، إلا أن يطلقها ثالثة ، أو ثلاثة مجموعة فيلزم » .

وذلك فى بحث مستفيض ذكر الخلاف فى وقوع طلاق البدعة ، وعدم وقوعه ، وما احتج به الباحثون من الفريقين ، ميرها على مذهبه . غير أن من العجيب حكمه ببطالان الطلاق فى الحيض ، أن كان واحدة أولى ، أو ثالثة ، وحكمه بصحته أن كان ثالثة ، أو ثلاثة مجموعة ، فأنهى عن الطلاق فى الحيض واحد لم يتنير سواء كان واحدة أو أكثر .

ويقول الشيخ شاكى بحق فى تعليقه على رأى ابن حزم هذا . وقد أخطأ فى ذلك خطأ مدهشا ، وما كان الظن به أن يلتفت نظره عن الوجه الصحيح ، حتى يتهافت فى الاستدلال ، ويندفع فى الخطأ بما تراه فى المحلى ج ١٠ ص ١٦٧ - ١٧٣) .

(١) انظر شرائع الإسلام للمحلى - والروضة البهيبة شرح اللمعة الدمشقية لزين الدين الجبى العالمى - والخلاف للطوسى - والمختصر النافع فى فقه الامامية له - وهذا الآخر طبعته وزارة الاوقاف المصرية ، وراجعه مع بعض علماء الشيعة بجمع من علماء الأزهر والأوقاف منهم الاساتذة المئنى - وعبد العزيز عيسى - والفزائى - وسيد سابق .

٤ - ومن القائلين بعدم وقوع الطلاق في الحيض أو في الطهر الذي جامع فيه، ابن تيمية في كثير من فتاواه ، وابن القيم في كتب مدة، وله في زاد المعاد بحث واف وتحقيق رائع ج ٤ تحت عنوان : حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في تحريم طلاق الحائض والنفساء والموطوءة في طهرها ، وتحريم ايقاع الثلاثة جملة - احصى في هذا البحث الدقيق الكثير من حجج الفريقين ، اشرنا الى اهمها فيما سبق وانتصر للقول بعدم الوقوع .

٥ - قال بهذا بعض كبار الباحثين من العلماء المعاصرين كالشيخ محمود شلتوت شيخ الأزهر الأسبق في كتبه الفتاوى ص ٣١٠ والاسلام عقيدة وشريعة ص ١٩٣ وغيرهما - والشيخ أحمد شاكر القاضى في كتابه القيم نظام الطلاق في الاسلام .

الطلاق محسود وبقيس :

وخلاصة الراى فى هذا الباب : ان الطلاق الذى هو أبغض الحلل الى الله ، كما فى الحديث النبوى المشهور ، والذي قرر اكثر الائمة أن الأصل فيه الحظر ، وأنه أبيع رحمة بالعباد عند موجباته ودواعيه ، يمضى منه ما اتفق العلماء على أنه مآذون فيه شرعا ، وهو المسمى بالطلاق السننى أى الذى أذن الله ورسوله فيه ، ويبطل منه ما اتفقوا على أنه مخالف للمنهج المآذون فيه ، والمسمى عند الفريقين بالطلاق البدعى .



ولئن كان فى التسمية بالبدعى ما يشير الى حقيقة المسمى - وكما يقول ابن حزم : واذا لا شك فى هذا عندهم وأن الطلاق فى الحيض أو فى طهر مسها فيه بدعة مخالفة لأمره عليه السلام ،

تكيف يستجيزون الحكم بتجويز البدعة التي يقرون أنها بدعة وضلالة - فقد رأينا الى جانب ذلك قوة الأدلة عند من يقول بطلان الطلاق البدعي ، فما من استدلال أورده المصححون للطلاق البدعي إلا وهو منقوض بالدليل البين والحجة الناهضة .

ولعل أوضح شيء وأبينه في استكمال الصورة العامة للتشريع في أمر الطلاق ، والذي يمكن أن يكون معيارا صادقا يجتمع اليه ما تنوع من الروايات ، وتستبين معه حقيقة ما كان ظاهره التعارض بين بعض الأحاديث ، هو ما سبقت الإشارة اليه من تدرج التشريع في ذلك ، من تحديد العدد بعد أن كان في الجاهلية وصير الاسلام بغير عدد ، وذلك بالآيات من سورة البقرة ، ثم تقييده بالنسبة للمدخل بها في الآيات من سورة الطلاق ، وضرورة أن يكون الطلاق على منهج مرسوم لا يعدوه ، وما خالفه فهو مرفوض ، وأن هذه آخر حالاته ، وخاتم آياته ، وبهنا يتجلى واضحا ما قلناه من أن الطلاق مقيد ومحدد وبالله التوفيق .

الفصل الثالث

الاشهاد فى الطلاق

فى اول سورة الطلاق - وترتيبها فى النزول بعد السور المتضمنة لآيات الطلاق - ذكر الله سبحانه ما ينبغى ان يكون عليه الطلاق عند اقدام الرجل على ايقاعه .

ولعل تسمية هذه السورة الكريمة بهذا الاسم ، اشارة الى انها بما تضمنته من حدود جديدة فى امر الطلاق استكملت المنهج الاسلامى الذى ارتضاه الله تعالى فى شأن ايقاعه ، وبه تم تشريعه .

وقد نزلت بعد سورة الطلاق سورة المجادلة ترفض تحريم الرجل زوجته المظاهرة منها ، وتعده منكرا من القول وزورا ، وتفرض عليه كفارة ظهار .

ثم نزلت سورة التحريم وفيها كذلك ابى الله سبحانه ان يحرم انسان على نفسه ما احل الله له من زوجة او امة او شئ ما ، ويوجب عليه كفارة يمينه ليتحلل منها ، ان صحب التحريم يمين . فتعين على الرجل ان رغب انهاء العلاقة الزوجية سلوك الطريق التى اذن الله فيها عند الحاجة اليها ، ملتزما حدودها .

وقد امر الله سبحانه ان تكون المرأة عند ايقاع الرجل الطلاق مستقبلة لعدتها - اى طاهرا لم يمسه زوجها ، وذلك فى المدخول بها ، اذ غيرها لا عدة عليها - كذلك امر الله سبحانه باخصاء العدة ، وبتقوى الله فى معاملة النساء ، ونهى عن اخراجهن من بيوت الزوجية ، وعن خروجهن الا فى حالات مذكورة ، وبين ان

تلك حدود الله لا يجاوزها الا ظالم لنفسه ، ثم امر بالثبت في علاقة الزوجية ، امساك بمعروف أو فراق بمعروف ، واشهاد عدلين من المؤمنين على ذلك ، فقال سبحانه :

« يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ، واحصوا العدة ، واتقوا الله ربكم ، لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا ان يأتين بفاحشة مبينة ، وتلك حدود الله ، ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ، لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا . فاذا بلغن أجلهن فامسكنوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف ، واشهدوا ذوى عدل منكم ، وأقيموا الشهادة لله ، ذلكم يوعظ به من كان يؤمن بالله واليوم الآخر » .

ففي الآية الكريمة أمر بالأشهاد ، تأكد بأنواع من التأكيد ، تأكد بالنص على اختيار عدلين من المؤمنين ، وبالأمر باقامة الشهادة لله ، ويذكر أن هذا الأمر يوعظ به ويلتزمه من كان يؤمن بالله واليوم الآخر .

وهنا استلقت تلفت الى وجهات النظر بين العلماء في الأشهاد :

- ١ - هل الأمر بالأشهاد للاستحباب ؟ وفي كل من انطلاق والرجعة ؟ وبه قال أبو حنيفة ومال إليه الشافعي أخيرا .
- ٢ - أو الأمر به للاستحباب ولكن في الرجعة فقط ؟ ونسب للمالك .

- ٣ - أو الأمر به للوجوب فيها ؟ ونسب كذلك للمالك ، وللشافعي في القديم ، ولأحمد في أحد قوليه .

- ٤ - أو الأمر به للوجوب في الطلاق فقط ، فلا ينعقد الطلاق بدون اشهاد . وهو لأئمة الشيعة .

هـ - أو الأمر به للوجوب في كل من الطلاق والرجعة ؟
فلا ينعقد طلاق ولا تصح رجعة بدون اشهاد - وهو لعلماء
الظاهرية ، كذلك هو مقتضى توجيه الشافعي رحمه الله في الام
على ما سنشير اليه ، وان رجح القول بالاستحباب .

اقوال متعددة ، وتفاوت احيانا في نسبة الآراء للأئمة ، ويطول
بنا الحديث اذا ما عرضنا تفصيلا وجهات النظر المختلفة ، وادلتها
ومناقشتها لراى المخالفين .

وقد يفى بالغرض في هذا المقام الاجمال ونماذج من النصوص .

جمهور الأئمة

مناهج الأئمة الأربعة على صحة ايقاع الرجل الطلاق ولو من
غير اشهاد ، وان ثبتت عنهم نصوص كثيرة تذكر ان السنة الاشهاد
في الطلاق وفي الرجعة كما سنشير الى بعضها بعد .

وسننهم في وقوع الطلاق بغير اشهاد ما يلي :

١ - آيات الطلاق - عدا ما في هذه السورة - تعطى الرجل
حق الطلاق ولم تعرض لاشهاد .

٢ - لم يعرف ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر من طلق
بالاشهاد على طلاقه .

٣ - الاشهاد المذكور في هذه السورة على الرجعة لا على
الطلاق ، حيث جاء الأمر به عند بلوغ الاجل ، وضرورة البت في
العلاقة المعلقة « فاذا بلغن أجلهن فامسكنهن بمعروف او فارقوهن
بمعروف ، واشهدوا ذوى عدل منكم » .

{ - وهذا الأمر بالاشهاد على الرجعة للاستحباب ، فتصح
الرجعة بدونه ، وذلك مثل الأمر بالاشهاد في قوله « واشهدوا اذا

ببايعتم « فان الأمر بالاشهاد للاستحباب ، حذر التناكر في البيع والشراء .

أما القول بوجوب الاشهاد في الرجعة فهو منسوب للامامين مالك وأحمد ، كما نسب اليهما القول بالاستحباب .

ويقول صاحب المغنى وهو حنبلى المذهب - بعد ذكر طرف من الخلاف حول الاشهاد في الرجعة : « ولا خلاف بين اهل العلم في أن السنة الاشهاد ، فان ارتجع بغير شهادة لم يصح ، لأن المعتبر وجودها في الرجعة ، دون الاقرار بها ، الا ان يقصد بذلك الافرار الارتجاع فيصح أه (ج ٧ ص ٢٨٣) .

تتمة

هذا هو المذكور بالنسبة للمذاهب الأربعة إجمالاً ، بيد أن هناك مناقشات وروايات في جل المذاهب الأربعة ونحوها لأئمة من اهل السنة ، تعرض لأهمية الاشهاد في كل من الطلاق والرجعة لا يصح اغفال مثلها فمن ذلك :

عن الشافعى

جاء في باب الشهادة في الطلاق من كتاب الام للإمام الشافعى رحمه الله تعالى بعد الاستشهاد بالآية الكريمة « واشهدوا ذوى عدل منكم » قوله : فأمر الله عز وجل في الطلاق بالشهادة ، وسمى فيها عدد الشهادة ، وانتهى إلى شاهدين ، قبل ذلك على أن كمال الشهادة على الطلاق والرجعة شاهدان ، فإذا كان ذلك كمالها لم يجز فيه شهادة أقل من شاهدين لأن ما كان دون الكمال مما يؤخذ به الحق لبعض الناس من بعض ، فهو غير ما أمر بالأخذ به ، ولا يجوز أن يؤخذ بغير ما أمرنا بالأخذ به

على أن الشافعي رحمه الله تعالى يرجح بعد هذا البيان الواضح في توجيه الآية وأنه لا يجوز الأخذ بغير ما أمرنا به من اشهاد شاهدين عدلين على الطلاق والرجعة يرجح أن الأمر لغير الوجوب فيقول :

فاحتمل أمر الله عز وجل بالاشهاد في الطلاق والرجعة ما احتمل أمره بالاشهاد في البيوع ، ودل ما وصفت من أني لم ألق مخالفا حفظت عنه من أهل العلم ، أن حراما أن يطلق بغير بينة (١) ، على أنه والله أعلم دلالة اختيار ، لا فرض يعصى به من تركه ، ويكون عليه أدأؤه إن فات في موضعه .

ثم يقول في ختام البحث : والاختيار في هذا وفي غيره مما أمر فيه بالشهادة ، والذي ليس في النفس منه شيء الاشهاد . اهـ (ج ٧ ص ٧٦ - ٧٧) .

في كتب المالكية

وجاء في المنة من مذهب الإمام مالك رحمه الله - من رواية أشهب . . أن ابن عمر لما طلق صفية بنت أبي عبيد أشهد رجلين ، فلما أراد أن يرجعها أشهد رجلين قبل أن يدخل عليها .

وجاء بعد ذلك فيها : قال ربيعة : من طلق امرأته فليشهد على الطلاق وعلى الرجعة .

وعن عمران بن حصين أنه سئل عن رجل طلق امرأته ولم يشهد : وراجعها ولم يشهد ، قال : «طلق في غير عدة ، وارتجع في غير سنة ، بش ما صنع ، وليشهد على ما فعله . (ج ٥ ص ٧ - ٨) .

(١) لا يحرم الطلاق بغير بينة على ما يقول : ولكن هل يتم بغير بينة ؟ ، وهل يتم عقد نكاح بدون بينة ؟ انظر آخر الفصل .

وحديث عمر بن هذا رواه أبو داود في سننه قريبا من هذا
وتقدم ذكره .

وللحنفية

وجاء في المبسوط للإمام السرخسي الحنفي (ج ٦ ص ٢١)
من باب الرجعة عن ابن مسعود رضي الله عنه . وقد سئل عن
طلاق امراته ولم يعلمها حتى غشيها ، فقال طلقها لغير السنة ،
وراجعها لغير السنة ، وليشهد على ذلك شاهدين .

الإمام الطبري

وروى الإمام الطبري في تفسير قوله تعالى : فان طلقها فلا تحل
له من بعد حتى تنكح زوجا غيره « قال حدثنا سعيد عن قتادة قال :
جعل الله الطلاق ثلاثا ... فكان الرجل اذا أراد طلاق أهله نظر
حيضها حتى اذا طهرت طلقها تطليقة عند شاهدي عدل .
وفي تفسير قوله تعالى : « وأشهدوا ذوي عدل منكم » روى
عن ابن عباس انه قال . عند الطلاق وعند المراجعة - وروى مثله
عن السدي .

الإمام ابن كثير

في تفسير قوله تعالى : « وأشهدوا ذوي عدل منكم » روى عن
ابن جريج قال : كان عطاء يقول : لا يجوز في نكاح ولا طلاق
ولا رجعة الا شاهدا عدل .

علماء الشيعة : الاشهاد ركن

وعلماء الشيعة يعتبرون الاشهاد على الطلاق ركنا لا يتم بدونه
جاء في كتاب الروضة البهية شرح اللمعة الدمشقية (ج ٢
ص ١٤٧) تحت عنوان : كتاب الطلاق .

الفصل الأول : فى أركانه وهى أربعة

الصيغة والمطلق ، والمطلقة ، والأشهاد .

وفى كتب شرائع الإسلام (ج ٢ ص ٥٧) كتاب الطلاق :

الركن الرابع : الأشهاد ، ولا بد من حضور شاهدين يسمعان الإنشاء سواء قال لهما أشهدا أو لم يقل - . وسماعهما التلفظ شرط فى صحة الطلاق ، حتى لو تجرد عن الشهادة لم يقع ، ولو كملت شروطه الآخر ، وكذا لا يقع بشاهد واحد ، ولا بشهادة فاسقين .

وفى كتب الخلاف فى الفقه للطوسى ج ٢ مسألة رقم ٥ فى أن الطلاق تنوقف صحته على شهادة عدلين ، يذكر هذا الحكم ورأى المخالفين ، ويبرهن على مذهب الشيعة فيقول :

كل طلاق لم يحضره شاهدان مسلمان عدلان - وإن تكاملت سائر الشروط فإنه لا يقع . . ثم يقول : وخائف جميع الفقهاء فى ذلك ولم يعتبر أحد الشهادة (أى شرط صحة أو ركنا) ويمضى قائلا : ولنا .

١ - إجماع الفرقة وأخبارهم .

٢ - وأيضا الأصل بقاء العقد ، والفرقة تحتاج الى دليل .

٣ - وأيضا قوله تعالى عقيب قوله : يا أيها النبى إذا طلقتم النساء . . . وأشهدوا ذوى عدل منكم « وذلك صريح لأنه أمر ، والأمر يقتضى الوجوب فإن قالوا : ذلك يرجع الى المراجعة قلنا : لا يصح ، لأن الفراق أقرب اليه ، لأنه قال : فإذا بلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف « يعنى الطلاق .

ورأى ابن حزم : الأشهاد ركن فى الطلاق وفى الرجعة .

ويرى ابن حزم وجوب الأشهاد فى الطلاق وفى الرجعة ، وأنه لا يتم طلاق ولا رجعة إلا بالأشهاد ، وإن من لم يطلق كما أمر الله

تعالى فلم يطلق أصلا - يردد هذا المعنى في مواضع من المطبى في كتاب الطلاق ويقول في المسألة (١٩٨٦ ج ١٠ ص ٢٥١) ما يلي :

« وان راجع ولم يشهد فليس مراجعا ، لقوله الله تعالى فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وأشهدوا ذوي عدل منكم » لم يفرق الله تعالى عز وجل بين المراجعة والطلاق والأشهاد ، فلا يجوز أفراد بعض ذلك عن بعض ، وكان من طلق ولم يشهد ذوي عدل . أو راجع ولم يشهد ذوي عدل متعديا لحدود الله تعالى . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد » .

دعوى اجماع

جاء في نيل الاوطار للشوكاني (ج ٦ ص ٢٣٥) عند الكلام على الاثر المروي عن عمران بن حصين رضي الله عنه « طلقت لغير سنة ، وراجعت لغير سنة ، اشهد على طلاقها وعلى رجعتها ولا تعد » جاء قول الشوكاني ومن الأدلة على عدم الوجوب (أى عدم وجوب الاشهاد في الرجعة) انه قد وقع **الاجماع** على عدم وجوب الاشهاد في الطلاق كما حكاه **الموزعي** في **تيسير البيان** ، والرجعة قرينته ، فلا يجب فيها كما لا يجب فيه - ثم يقول :

والاحتجاج بالآثر المذكور في الباب لا يصلح للاحتجاج ، لانه قول صحابي في أمر من مسأرح الاجتهاد ، وما كان كذلك فليس بحجة ، لولا ما وقع فيه من قوله : طلقت لغير سنة ، وراجعت لغير سنة .

فالشوكاني هنا لا يعتبر قول الصحابي في ضرورة الاشهاد على الطلاق وعلى الرجعة خلافا يرد على دعوى الاجماع بأنه لا يجب الاشهاد ، والتي اعتمد فيها الشوكاني على حكاية الموزعي في تيسير البيان ، حتى لو صرح الصحابي بأن ما يقوله ليس من عند نفسه،

بل هو السنة التي يجب التزامها ، والتوبة بالاستغفار وعدم العود إلى مخالفتها .

والأثر المروى عن الصحابي الجليل عمران بن حصين رواه أبو داود وابن ماجة كما نص في المتن ، وزاد الشوكاني في الشرح ، أخرجه أيضا البيهقي والطبراني ، وزاد فيه واستغفر الله ، وقال الحافظ في باوغ المرام : وسنده صحيح .

ومثله روى عن ابن مسعود على ما أورده الامام السرخسي في المبسوط وذكر آتفا .

وقد سبق رأى ابن عباس ، وعمل ابن عمر اذ اشهد عند الطلاق وعند الرجعة ، كما في المدونة على مذهب الامام مالك ، ورأى الامام الشافعي في الأم في توجيه الأمر بالاشهاد في الآية الكريمة للوجوب وهو مذهبه القديم ، وإن مال أخيرا إلى أنه امر توجيه لا فرض ، ورأى عدد من أئمة السنة ، ثم رأى أئمة الشيعة وابن حزم وغيرهم ، مما لا يخفى عادة على امام كالشوكاني ، كثيرا ما نقل عنهم ، وأشار إلى مذاهبهم في كتابه .

فمن حقنا حينئذ ان نرى في دعوى الشوكاني الاجماع على عدم وجوب الاشهاد في الطلاق والرجعة مجازفة مرفوضة ، وكثيرا ما ادعى اقوام الاجماع في مواطن الخلاف يرمون به في وجوه الباحثين .

تتمة المناقشات والأدلة على وجوب الاشهاد

١ - أما الاحتجاج لعدم فرضية الاشهاد بأن آيات الطلاق الأخرى لم تعرض لاشهاد فليس بسديد ، اذ من شأن المطلق أن يحمل على المقيد ، وبخاصة اذا تبين لنا ان الآيات المشتبهة على الأمر بالاشهاد نزلت أخيرا ، وقد تضمنت أمرا زائدا فوجب العمل به .

٢ - كذلك القول بأنه لم يعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يأمر بالأشهاد ، يرده ان الآية الكريمة أمرت به ، على أنه جاء في بعض روايات حديث ابن عمر قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما هكذا أمرك الله يا ابن عمر - أى في الآيات من سورة الطلاق وفيها الأشهاد .

٣ - كذلك لا يعقل أن حادثة يرفع الأمر فيها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، تظل سرا لم يشهدا عدد من ذوى العدالة .

٤ - على أننا رأينا العمل بالأشهاد مرويا عن عدد من الصحابة رضى الله عنهم ، وأما مورا به منهم ، ولا يأمرون بشيء كهذا من عند أنفسهم .

والقول بأن الأمر بالأشهاد وأرد على الرجعة دون الطلاق يرده أن الفراق أقرب اليه في سياق الآية كما سبق في جواب الامام الطوسي .



والحق إن التأمل في سياق الآيات من أول السورة ، وما تضمنته من الأوامر المتتابعة في أن يكون الطلاق للعدة ، وبإحصائها ، وبتقوى الله وفي قوله تعالى قبل الأمر بالأشهاد : تلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه . ثم الأمر بالامساك بالمعروف أو المفارقة بالمعروف ، ثم تعقيب قوله تعالى : « وأشهدوا ذوى عدل منكم » بقوله سبحانه : « وأقيموا الشهادة لله » وبقوله : « ذلكم يوعظ به من كان يؤمن بالله واليوم الآخر » وبقوله : « ومن يثق الله يجعل له مخرجا » كل ذلك لا يكاد يعطى لغير القول بوجوب الأشهاد على الطلاق وعلى الرجعة محلا ، أو يدع له مسافا ، بل ان لم يعط ذلك كله معنى الوجوب في الأمر فأى شيء يعطيه ؟

يقول ابن العربي في كتابه أحكام القرآن عند تفسير قوله تعالى: « وأشهدوا ذوى عدل منكم » وهذا ظاهر في الوجوب بمطلق الأمر عند الفقهاء .

ملاحظة :

على أن ملاحظا يسيرا يقتضى الانصاف ذكره ، ذلك أن تأخير الأمر الجازم بالأشهاد بعد الأمر بضرورة البت في شأن المطلقة بالامسك أو الفراق ، قد يعطينا انعقاد لطلاق مبدئيا قبل الأشهاد ، ولكنه لا يتم ولا يترتب عليه أثره إلا بالأشهاد .

ومثل ذلك في النكاح وانعقاده بالإيجاب والقبول من غير أشهاد حال العقد عند مذهب مالك ، غير أن العقد عندهم لا يتم ولا يتفد إلا بالأشهاد قبل الدخول ، فإذا لم يحصل أشهاد قبل الدخول بطل عقد النكاح ووجب عندهم فسخه حتما .

فكذلك لطلاق ن جاء على وجه المأذون فيه لا يتم ولا يترتب عليه أثره إلا بالأشهاد ، وبالله التوفيق .

الفصل الرابع

طلاق الغضبان

الاغلاق في الغضب - رأى الجمهور - دعوى اجماع ومبالغة -
الطبرى ولفو اليهين - تفصيل لابن القيم وشيخه - رأى ابن
عابدين - رأى علماء الشيعة - رأى بعض العلماء المعاصرين - دفع
ايراد - نتيجة .

* * *

ومن الطلاق المختلف في وقوعه الطلاق حال غضب شديد دفع
اليه ، ولولا الغضب ما أقدم الرجل عليه وتورط فيه .

روى الامام أحمد وأبو داود وابن ماجة بسندهم عن عائشة
رضى الله عنها قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
« لا طلاق ولا عتاق في اغلاق » وزاد في نيل الاوطار قوله : أخرجه
ايضا أبو يعلى والحاكم والبيهقى وصححه الحاكم - قال وفى
اسناده محمد بن عبيد الذى ضعفه أبو حاتم لكن روى من طريق
ليس هو فيها .

قلل الشوكاني : فسرہ علماء الغريب بالاکراه . . وقيل
بالجنون ، واستبعده المطرزی ، وقيل للغضب ، وقع ذلك فى سنن
أبى داود ، وفى رواية ابن الأعرابى وكذا فسرہ أحمد - ثم قال أثر
هذا : ورده ابن السيد فقال : أو كان كذلك لم يقع على أحد
طلاق ، لأن أحدا لا يطلق حتى يغضب (ج ٦ ص ٢٣٦) من نيل
الاطوار .

أقول : وسيأتى الجواب عن رد ابن السيد لتفسير الامام أحمد

رحمه الله الاغلاق بالغضب ، وإن كان من الواضح أن الاغلاق ليس هو مطلق الغضب حتى يستقيم ما يقوله ابن السيد ، بل حالة من الغضب يعلق فيها على صاحبها ، فلا يملك نفسه .

وترجم البخارى فى كتاب الطلاق من صحيحه قال : باب الطلاق فى الاغلاق والاكراه والسكران والمجنون — قال شارحه ابن حجر : وفى عطفه على الاغلاق نظر ، الا ان كان يذهب الى أن الاغلاق الغضب .

وفى القاموس : الاغلاق ، الاكراه ، وضد الفتح ، وفى المنجد غلق غلقا ضجر وغضب وساء خلقه ، وأغلق عليه الأمر لم ينفسح ... وفى المصباح : ويمين الغلق أى يمين الغضب ، قال بعض الفقهاء : سميت بذلك لان صاحبها أغلق على نفسه بابا فى اقدام أو احجام اه .

رأى الجمهور

وجمهور الأئمة على وقوع طلاق الغضبان — ولعل هذا فى غير ما يستحكم ويشتهر ، حتى لا يشعر صاحبه بما يقول ، ففيه يذكر ابن القيم عن ابن تيمية أنه لا يقع طلاقه بلا نزاع — جاء ذلك فى زاد المعاد ، وفى أكثر من موضع باعلام الموقعين على ما سياتى ذكره .

دعوى اجماع

وفى تفسير القرطبي فى معرض الحديث عن الإيلاء فى سورة البقرة (ج ٣ ص ١٠٦) وهل يكون فى الغضب فقط ، وآراء العلماء فى ذلك جاء فى المسألة التاسعة قوله : وقال ابن سيرين سواء كانت اليمين فى غضب أو غير غضب هو إيلاء — وقاله ابن مسعود والثورى ومالك وأهل العراق والشافعى وأصحابه

وأحمد - ثم قال : قال ابن المنذر : وهذا أصح . لأنهم لما أجمعوا أن الظهار والطلاق وسائر الأيمان سواء في حال الغضب والرضا كان الإيلاء كذلك .

ويستصر القرطبي لقول ابن المنذر في دعواه الإجماع قائلا : ويدل عليه عموم القرآن ، وتخصيص حالة الغضب يحتاج إلى دليل ، ولا يؤخذ من وجه يلزم والله أعلم أه .

ويلاحظ على ما رواه القرطبي عن ابن المنذر ثم زكاه من الإجماع على أن الظهار والطلاق وسائر الأيمان سواء في حال الغضب والرضا ، ما جاء في تفسيره الآية السابقة على هذه وهي قوله تعالى « لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم » . في المسألة الثانية وهو يبين يمين اللغو حيث ذكر تفرقة واضحة بين حالتى الرضا والغضب ، وأن الحلف عند الغضب لغو ، ثم قال : وروى ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يمين في غضب » أخرجه مسلم (القرطبي ج ٣ ص ١٠٠) .

مبالغة : وقد بالغ بعض العلماء في إيقاع الطلاق حال الغضب فرأى أن القول المحتمل للطلاق وغيره قد يكون في حال الغضب دليلا على قصد الطلاق فيقع به الطلاق من غير نية !! فصل الخلاف في ذلك صاحب المنى ج ٧ ص ١٢٤ .

الطبرى ولغو اليمين

وما أورده القرطبي عن ابن عباس وغيره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يمين في غضب » وعن بعض الصحابة أن الحلف عند الغضب لغو ، سبق إلى مثله الإمام الطبرى في تفسير قوله تعالى : « لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم » في الوجه الثالث من معنى الآية الكريمة ، وعدد من قال ذلك من الصحابة وغيرهم .

ونحنا نحوه في هذا المعنى ابن كثير في التفسير لنفس الآية
الكريمة .

رأى ابن القيم وشيخه ابن تيمية

جاء في زاد المعاد لابن القيم في فصل طلاق الاغلاق (ج ٤
ص ٤١) .

قال الامام احمد في رواية حنبل وحديث عائشة رضي الله
عنها : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « لا طلاق
ولا عتاق في اغلاق » - يعنى الغضب - هذا نص احمد . . وقال
ابو داود في سننه اظنه الغضب ، وترجم عليه باب الطلاق على
غضب . وفسره ابو عبيدة وغيره بالاكراه وفسره غيره بالمجنون ،
وقيل هو نهى عن ايقاع الطلاقات الثلاث دفعة واحدة فيفلق عليه
الطلاق حتى لا يبقى منه شيء . . ثم قال : قال شيخنا : وحقيقة
الاغلاق ان يفلق على الرجل قلبه فلا يقصد الكلام أو لا يعلم به ،
قلت قال ابو العباس المبرد : الفلق : ضيق الصد . . .
بحيث لا يجد له مخلصا . قال شيخنا : ويدخ
الأكراه والمجنون ، ومن زال عقله بسكر أو غضب ، ومن
له ولا معرفة بما قال - والغضب على ثلاثة أقسام :

أحدهما : ما يزيل !المقل فلا يشعر صاحبه بما قال . وهذا
لا يقع طلاقه بلا نزاع .

الثاني : ما يكون في مبادئه بحيث لا يمنع صاحبه من تصور
ما يقول وقصده . فهذا يقع طلاقه بلا نزاع .

الثالث : أن يستحكم ويشتد فلا يزيل عقله بالكلية ، ولكن
يحول بينه وبين نيته ، بحيث يندم على ما فرط منه اذا زال ،
فهذا محل نظر وعدم الوقوع قوى متجه .

وعرض له في أعلام الموقعين ج ٣ ص ٦٤ من فصول متلاحقة
في تغير الفتوى بتغير الزمان فقال :

ومن هنا رفعه صلى الله عليه وسلم حكم الطلاق عن طلق في
إغلاق ، وقال ما خلاصته :

انه الغضب في قول الامام احمد ، وتفسير ابي داود ، وقول
القاضي اسماعيل ابن اسحق أحد أئمة المالكية وهي عنده من لغو
اليمين أيضا ... وقول علي وابن عباس .. وفسر الشافعي
لا طلاق في إغلاق بالغضب - لأن الغضبان قد أغلق عليه باب القصد
فهو كالمكره ، بل الغضبان أولى بالإغلاق ، لأن المكره قصد رفع
الشر الكثير بالشر القليل ، فهو قلص حقيقة ، ومن هنا أوقع عليه
الطلاق من أوقعه ، وأما الغضبان فان انغلاق باب القصد والعلم
عنه كانغلاقه عن السكران والمجنون ... والغضب شعبة من
الجنون .

كذلك عرض له في الجزء الرابع في الكلام على الحيل وتحريمها
فقال المخرج الثاني « من الوقوع في ضلال التحليل » (ص ٥٠)
ان يطلق أو يحلف في حال غضب شديد قد حال بينه وبين كمال
قصده وتصوره ، فهنا لا يقع طلاقه ولا عتقه ولا وقفه ، ولو بدرت
منه كلمة الكفر في هذا الحال لم يكفر - وهذا النوع من الفلق
والإغلاق منع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوع الطلاق فيه .
الى ان يقول :

والتحقيق أن الفلق يتناول كل من انغلق عليه طريق قصد
وتصوره كالسكران والمجنون والمبرسم والمكره والغضبان ، فحال
هؤلاء كلهم حال إغلاق ، والطلاق انما يكون عن وطر ، فيكون عن
قصد المطلق وتصوره ، فان تخلف أحدهما لم يقع .

رأى ابن عابدين (من علماء الأحناف) :

في حاشية ابن عابدين (ج ٢ ص ٤٣٨) تحت عنوان : مطلب في طلاق المدهوش . تعليقا على ما في المتن والشرح جاء كلام طويل عن طلاق المدهوش ، أشار فيه الى رسالة ابن القيم في طلاق الغضبان وعدم وقوعه إذا اشتد ثم قال ما خلاصته :

والذى يظهر لى أن كلا من المدهوش والغضبان لا يازم فيه أن يكون بحيث لا يعلم ما يقول ، فإن بعض المجانين يعرف ما يقوله ويريده ، ويذكر ما يشهد الجاهل به بأنه عاقل ، ثم يظهر منه في مجلسه ما ينافيه ، بل يكفي بالنسبة لطلاق المدهوش والغضبان غلبة الهذيان على كل منهما ، واختلاط الجد بالهزل فيه حتى يعد طلاقه كطلاق المعتوه والمغنى عليه في عدم الوقوع .

رأى علماء الشيعة

جاء في المختصر النافع في فقه الشيعة الامامية ص ٢٢١ من كتاب الطلاق ما يلى :

والنظر في أركانه وأقسامه ولواحقه :

(الركن الأول) : في المطلق ، ويعتبر فيه البلوغ والعقل والاختيار والقصد ، فلا اعتبار بطلاق الصبي ولا يصح طلاق المجنون ولا السكران ولا الكره ولا الم غضب مع ارتفاع القصد .

* * *

وهذه الشروط الأربعة في المطلق هي بعينها في الخلع والظهار ، والإبلاء والإيمان .

وقال في كتاب الإيمان (ص ٢٤٥) بعد الكلام على الحالف

وما يشترط فيه : ولا يمين للسكران ولا المكره ولا الغضبان الا ان يكون لاحدهم قصد الى اليمين .

وفي كتاب شرائع الاسلام وغيره من كتب علماء الشيعة تجد نحواً من هذا البيان .

رأى بعض العلماء المعاصرين

ومن العلماء المعاصرين الذين لا يرون ايقاع الطلاق الا اذا كان مجمعا من الائمة على وقوعه شيخ الازهر الأسبق الشيخ محمود شلتوت رحمه الله اذ يقول في فتاواه ص ٣١٠ :

وكذلك لا يقع طلاق وهو في حالة سكر أو غضب يملك عليه اختياره ، وستأتى بقية رأى الشيخ بعد .

دفع ايراد

وما قاله ابن السيد - وتقدم ذكره - في رد كلام الامام أحمد عند تفسيره الاغلاق بالغضب : لو كان كذلك لم يقع على أحد طلاق ، لان احدا لا يطلق حتى يغضب - لا ينقض كلام الامام ، ولا يرد على كل حالات الغضب ، على التفصيل الذى ذكره ابن القيم في اقسام الغضب ، واستظهره ابن عابدين ، اذ ليس كل غضب اغلاقا ، فالذى يغضب من زوجته ويضيق من تصرفاتها معه، ويرى نفسه عاجزا عن علاج ما بينهما ، وصلاح امرهما حتى يعزم على الطلاق ويوقعه في حينه ، طلق وهو غاضب لكنه عالم بما يفعل ، عازم عليه ، مقدر لآثاره ، موطن نفسه عليها ، فليس هذا بطلاق اغلاق ، بل طلاق روية وعزم ، خلافا لمن جمحت به سورة غضب طارىء أفقدته إترانه ، وأغلقت عليه باب التروى ،

فلم يملك نفسه ، ورمى بالطلاق في وجه زوجته فاذا زال غضبه ندم أشد الندم ، والتمس عند أهل العلم اقالة لكبوتة ، وانقاذاً من عثرته ، فهذا الطلاق من الإغلاق .

وفي الحديث : إنما الشديد من يملك نفسه عند الغضب ، فدل على أن غير الشديد لا يملك نفسه عند الغضب - وفيه كذلك : الغضب شعبة من الجنون أخرجه البخارى وغيره .

وبهذا يتحدد القصد الذى اشترطه علماء الشيعة لصحة ما التزم بالمكلف من طلاق أو خلع أو إيلاء أو يمين أو غيرها ، بمعنى أنه كان يريد ما أقدم عليه ويعتزمه ، من غير أن يحمله الغضب على ما يريد .

نتيجة

من كل ما تقدم يسوغ لنا القول عن بينة وعلى بصيرة، بأن لفظ الطلاق الذى يقوله صاحبه في ثورة غضب عارمة لا ينعقد به طلاق، وإنما ينعقد الطلاق عند الرغبة فيه والعزم عليه مختاراً غير مكره ، كما تشير إليه الآية الكريمة التى تحدثت عن الإيلاء : « .. وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم » وكما روى البخارى في صحيحه عن ابن عباس رضى الله عنهما : الطلاق عن وطر - شريطة أن يكون على ما رسم الله تعالى من حدود ، نصت عليها الآيات من أول سورة الطلاق ، وبينها رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه المتفق عليه ، مستقبلة لعدتها ، في طهر لم يمسسها فيه ، على ما سبق توضيحه .

بقيت مسألة لها أثر كبير في نظرة الفقهاء إلى الطلاق هي : أن الطلاق عند جمهور كبير منهم حد من حدود الله ، وأن الورع

يقضى بالزامه لمن التزمه ، والفتوى بوقوعه ولو لم يكن ثابت الوقوع ، وأن التشديد فيه احتياط في الدين وصيانة للفروج ، على حين يرى غيرهم أن الاحتياط والورع يقضيان بأن ما ثبت من النكاح يقينا لا يحكم بزواله الا عن يقين .

ونبادر هنا فنقرر أن الطلاق في حقيقته كما رأينا محدود ومقيد بصريح القرآن الكريم لاحد وعقوبة .

وسنعرض لمناقشة مسألة الورع والحكم بشأن الطلاق في الفصل التالي وبالله التوفيق .

الفصل الخامس

الطلاق بين الورع والحكم

هل من الورع القول بوقوع الطلاق احتياطاً ... ولو لم يكن الحكم بوقوعه يقينياً ؟

وهل من التقوى والتباعد عن الشبهات أن يفتى المفتى بصحة الطلاق ولزومه لمن شك هل نطق به أو لم ينطق ؟

أو لمن نطق به على غير ما أذن الله فيه ؟

أو لمن أخرجه عن حقيقته فأجراه مجرى اليمين بالله ؟

تلك نقطة هامة ، جاءت أهميتها من أثرها العجيب في ترجيح وقوع الطلاق عند احتمال . وعند انحراف كثير من الناس عن المنهج الصحيح في استعماله ، فأفتى كثير من الأئمة - رحمهم الله ورحمنا - بوقوعه ، تورعاً واحتياطاً في الدين ، وصيانة للفروج ، واعتباراً للطلاق حداً من حدود الله ينبغي التشدد في أمره ، حتى رأى بعض الأئمة أن من نوى طلاق زوجته لزمه طلاقها .

وإذا كان هذا بالنسبة لبعض الأئمة وهم في الحل الأرفع اخلاصاً وعلماً وسعة أفق ، فكيف ببعض تابعيهم تشدداً يبلغ العتد أحياناً لا يسعه دليل أو شبه دليل ، والا فكيف نفسر ما درسناه ودرسه غيرنا في بعض الكتب المقررة في الأزهر ، من مذهب الإمام مالك - على سماحته ورجاحته - أن من صيغ الطلاق والظهار ما هو صريح وما هو من قبيل الكناية الظاهرة أو الخفية ، وأن الرجل

أو قال لزوجته انصرفي أو اذهبي أو كلي أو اشربي وتوى الطلاق
أو الظهار لزمه ما نواه واحدة أو أكثر !!

فإن نوى الطلاق ولم يعين عددا لزمه الثلاث !!

فأي صلة بين الطلاق وبين قوله كلي أو اشربي أو اسقني
مثلا ؟ وابن هذا من الطلاق المحدود بحدود لا يتعداها الا ظالم
لنفسه ، كما بينته آيات الكتاب الكريم ، وسنة النبي العظيم
صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه ؟

ولئن كان الأئمة بحمد الله تعالى من الاجلال والتقدير والمحبة
في الدروة ، فإن محبة الله تعالى ورسوله ، والاخلاص لدينه وكتابه،
اجل وأعلى ، وذلك هو الدافع الوحيد - ان شاء الله تعالى -
لتسجيل ما رزق الله من فهم واقتناع بهدى الدين القويم في أمر
الطلاق . وان خالف بعض الأئمة فيما ذهبوا اليه ، على أنه في
حقيقته لم يخرج عن جملة آراء الأئمة ، ونما رضى البحث
ما رضىه ، ورد ما رده ، مادام دليل ذلك من كتاب الله تعالى وسنة
نبينا صلى الله عليه وسلم قائما وبيننا ، ومما تعلمناه من هؤلاء
الأئمة أن من استبانته له سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
فليس له أن يدعها لقول أحد .



ومما نحن بصدد من موضوع التفريق بين الورع والحكم في
أمر الطلاق ما نورد منه أمثلة بعد ، وفحواه :

ان الشك في الطلاق لا يشبهه ولا يزيل يقين النكاح ، ولكننا نفتي
بوقوع الطلاق عند الشك في حدوثه تورعا واحتياطا في الدين .
وان الشك في عدده واحدة أو أكثر لا يشبه الأكثر ، ولكننا نقول
بالأكثر تورعا واحتياطا في الدين .

وَقَلِيلٌ مِنْ كَثِيرٍ مَا يَلِي :

جاء في كتاب الأمام الشافعي رحمه الله تعالى ج ٥ ص ٢٤٤ باب الشك واليقين قال :

قال الشافعي رحمه الله تعالى : وإذا قال الرجل أنا أشك أطلقت امرأتى أم لا . قيل له : الورع أن تطلقها ، فإن كنت تعلم أنك أن كنت طلقت لم تجاوز واحدة ، قلنا قد طلقت واحدة ، فاعتدت منك بأقرارك بالطلاق - وإن أردت رجعتها في العدة فانت أملك بها وهي معك بائنتين .

وإن كنت تشك في الطلاق فلم تدر اثلاثا طلقت أو واحدة ، فالورع أنك تقر أنك طلقتها ثلاثا ، والاحتياط لك أن توقعها ، فإذا كانت وقعت لم تضرك الثلاث ، وإن لم تكن ، أوقعها بثلاث ، لتحل لك بعد زوج يصيبها .

ثم يقول : عقب هذا ما نصه : ولا يلزمك في الحكم من هذا شيء لأنها كانت حلالا لك ، فلا تحرم عليك إلا بيقين تحريم ، فإن تشك في تحريم ، فلا تحرم عليك .

ثم يبرهن على صحة أنها لا تحرم عليه بالشك ، أخذنا من حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن من شك في طهارته لم ينصرف من صلاته إلا أن يتيقن الحدث فيقول :

وقد قلل رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن الشيطان يأتي أحدهم فينفخ بين يتيبه ، فلا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا - قال :

كان هذا على يقين الوضوء فشك في انتقاضه ، فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يثبت على يقين الوضوء ، ولا ينصرف

من الصلاة بالشك حتى يستيقن بانتقاض الوضوء - وهذا في معنى الذى يكون على يقين التكاح ويشك في تحریم الطلاق ولا يخالفه .

ومثل ذلك ما روى المزنى في مختصره عن الشافعى (على هامش الأم ج ٤ ص ٨٤) في باب الشك والطلاق اذ يقول :

قال الشافعى (بعد ان استدلل بحديث الشك في الطهارة وانه لا يضر المصلى) فكذلك من استيقن تكاحا ثم شك في الطلاق لم يزل اليقين الا باليقين .

وجاء في الجزء السادس (ص ٤٦١) من نهاية المحتاج الى شرح النهاج لشمس الدين الرملى الشافعى ما يلى :

شك في اصل طلاق منجز او معاق هل وقع منه أولا ؟ فلا يقع بالاجماع (لعله يعنى الاجماع في مذهب الشافعية) او في عدده بعد تحقق أصل الوقوع فالأقل لأنه اليقين .

ثم يقول :

ولا يخفى الورع في الصورتين ، وهو الأخذ بالأسوأ .

ومما قاله في بيان هذا الأسوأ ، الذى هو عنده من الورع ما مؤداه : أن من شك في طلقة واحدة فعليه الرجعة ، وفيما اذا شك هل طلق ثلاثا او لم يطلق : صلا ، الأولى له أن يطلقها ثلاثا لتحل لغيره يقينا ، ثم لتعود اليه يقينا بدور جديد - (على حد عبارته) .

في مذهب مالك

وفي المنونة الكبرى لمذهب الامام مالك رحمه الله تعالى : باب ما جاء في الشك في الطلاق (ج ٦ ص ١٣) ما يلى :

من شك في عدد الطلاق واحدة أو اثنتين أو ثلاثا ، لم تحل له امراته حتى تنكح زوجا غيره ، ما لم يذكر في العدة أن الطلاق واحدة أو اثنتان . في أمثلة كثيرة .

ومن شك في أصله لزمه .

ومن شك في نوع اليمين لزمته سائر الأيمان جاء في ص ١٤ ما يلي :

قلت : أرايت ان شك الرجل في يمينه فلا يدرى بطلاق حلف أم بعتق أو بصدقة أم بمشي ؟

قال مالك : انه يطلق امراته ، ويعتق عبده ، ويتصدق بثلاث ماله ، ويمشي الى بيت الله .

قلت : ويجبر ؟

قال : لا يجبر . . انما يؤمر فيما بينه وبين الله في الفتيا .
قلت : وكذلك لو حلف بطلاق امراته فلا يدرى أحث أم لم يحث ، اكان مالك يأمره أن يفارقها .

قال نعم ، كان يأمره أن يفارقها .

قلت : أرايت ان كان هذا الرجل موسوسا في هذا الوجه ؟

قال ابن القاسم : لا أرى عليه شيئا .

في مذهب الحنابلة

ومثل ذلك ما يقوله صاحب المغنى — وهو حنبلى المذهب — في عدم وقوع الطلاق المشكوك فيه الا أن الورع التزام الطلاق ، ويذكر من ذلك صورا كثيرة .

جاء في (ص ٤٧ ج ٧) قول الخرقى (صاحب المتن) تحت عنوان مسألة : واذا لم يدر اطلق أم لا ، فلا يزول يقين النكاح بشك الطلاق .

ويعلق شراحه ابن قدامة فيقول :

وجملة ذلك أن من شك في طلاقه لم يلزمه حكمه - نص عليه أحمد والشافعي وأصحاب الرأي ، لأن النكاح ثابت بيقين فلا يزول بشك إلا أنه يقول بعد :

والورع التزام الطلاق - ويمضى قائلا : فإن كان الشكوك فيه طلاقا رجعيا ، راجع امرأته أن كانت مدخولا بها ، أو جدد نكاحه أن كان غير مدخول بها ، أو قد انتقضت عدتها - وإن شك في طلاق ثلاث ، طلقها واحدة وتركها - ويعمل ذلك بقوله : لأنه إذا لم يطلقها فيقين نكاحه باقي فلا تحل لغيره .

وقال في فصل يلي هذه المسألة .

إذا رأى رجلان طائرا فحلف أحدهما بالطلاق أنه غراب ، وحلف الآخر بالطلاق أنه حمام فطار ولم يعلموا حاله لم يحكم بحث واحد منهما لأن يقين النكاح ثابت ، ووقوع الطلاق مشكوك فيه . إلى كثير من هذه الفروض .

الطلاق لا يلزم والورع التزامه :

وخلاصة ذلك كله :

(١) أن الطلاق المشكوك في أصله بمعنى هل تلفظ به صاحبه أو لم يتلفظ لا يدفع يقين النكاح ولا يزيله ، والنكاح باق بحاله في الحكم والالزام ، والدليل الشرعي يؤيد طرح فكرة الطلاق ، غير أن الورع والاحتياط يدفعان إلى القول بوقوع الطلاق تدينا .

(ب) وإن الطلاق المشكوك في عدده لا يلزم صاحبه إلا اليقين وهو الأقل ، والدليل الشرعي يقضي بذلك - غير أن الورع والاحتياط يدفعان إلى القول بوقوع الأكثر تدينا .

وبهذا الورع والاحتياط الموهومين لا بأس بأن ينهدم بيت
الزوجة ، وبأن تحرم المرأة على زوجها الا بعد زوج يصيبها !!

الورع في تقديم اليقين

ويرى آخرون من الأئمة أن الورع والاحتياط في تقديم اليقين
دون ما عداه ، فلا يحكم بحرمة امرأة حلت لزوجها يقيناً انتكاح
الشرعي الصحيح ومثاقه الفليظ الا بيقين آخر يزيله .

وأن الورع والاحتياط كذلك في أن الطلاق الذي هو البعض
الحلال إلى الله ، والاصل فيه الحظر عند كثير من الأئمة، ينبغي أن
تضيق دائرته في حدود الاسلام بقدر الامكان ، والا نعقد منه الا بما
أذن الله فيه ، وإن نرفض ما سواه مما تجاوز الناس فيه حدود
الله .

يقول الشيخ شاكِر في كتابه نظام الطلاق في الاسلام (ص ٨٥)
والصالحون من العلماء والفقهاء ، غلب عليهم الحرص على الاحتياط
في الأبضاع ، لخطر أمرها من جهة الحل والحرمة ، وحرصاً
على صحة الأنساب ، فعلوا في التسوية بوقوع الطلاق في كل حال ،
وبكل لفظ ، وبكل شبهة ، حتى أفتى بعضهم بوقوعه بالنية
المجردة ، ففاتهم قصدهم ، وكان الاحتياط في غير ما صنعوا .

ويقول ابن رشد في كتابه بداية المجتهد ، في مسألة الخلاف
حول الطلاق الثلاث :

وكان الجمهور غلبوا حكم التعليل سداً للذريعة ، ولكن تبطل
بذلك الرخصة الشرعية والرفق المقصود في ذلك أعنى قوله تعالى
« لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً » .

ويناقش ابن حزم مسألة الورع والاحتياط بايقاع الطلاق في
عدة مواضع من كتابه المحلى بأسلوبه القوي القاطع (ج ١٠ ص
١٦٦) فيقول :

قال بعضهم : الورع الزمّه تلك !الطّقة . . قلنا بل هنا ضد
لورع ، اذ تبيحون فرجها لاجنبى بلا بيان ، وانما الورع الا تحرم
على المسام امراته ، التى نحن على يقين من ان الله عز وجل اباحها
له ، وحرّمها على من سواه الا بيقين ، واما بالظنون والمحتملات فلا .
وبالله التوفيق .

ويقول في موضع آخر :

اما قولكم : ان الفروج يحتاط لها فنعم ، وهكذا قلنا سواء ،
فانا احتطنا وابقينا الزوجين على يقين النكاح ، حتى ياتى ما يزيله
بيقين ، وان اخطانا فخطؤنا في جهة واحدة ، وان اصبنا فصوابنا
في جهتين : جهة الزوج الاول ، وجهة الثانى (الاجنبى) .
وانتم تركبون امرين : تحريم الفرج على من كان حلالا له ،
واحلاله لغيره ، فان كان خطأ فهو خطأ من جهتين ، فتبين اننا اولى
بالاحتياط منكم - ثم قال :

وقد قال الامام احمد في رواية ابي طالب في طلاق السكران نظير
هذا سواء . فقال : الذى لا يامر بالطلاق انما اتى خصلة واحدة ،
والذى امر بالطلاق اتى خصلتين ، حرّمها عليه واباحها لغيره .

ويكرر ابن حزم هنا المعنى في مناسبات عدة وبأساليب
مختلفة - ومن ذلك في ص ١٩٦ ما يقول : فان قالوا الورع له أن
يفارقها . قلنا : انما الورع لكل مفت في الأرض الا يحتاط لغيره
بما يهلك به نفسه ، والا يستحل تحريم فرج امرأة على زوجها .
واباحته لغيره ، بغير حكم من الله تعالى ورسوله صلى الله عليه
وسلم .

ويقول في المسألة (١٩٦٢) ومن لم يطلق كما أمر الله تعالى فلم يطلق أصلاً هـ .

لا يثبت الحكم بالشك :

وقريب من هذا المعنى في ضرورة التثبت التمسك في الحكم ، ورفض ما دون البينة الكاملة في الطلاق ما قرره الأمام السرخسي من أئمة الإحناف (ص ١٥٢ ج ٦) من كتابه (الموسوعى) المسمى بالمبسوط : من أن القاضى لا يقبل شهادة شاهد واحد على الطلاق ، وأن المرأة لو سألته أن ينظرها حتى تأتى بشاهد آخر على الطلاق لم يفعل ، ودفعها الى زوجها حتى تأتبه ببقية شهودها معللاً هذا بقوله :

لأن قيام النكاح والحل بينهما معلوم ، وبشهادة الواحد لم يثبت سبب الحرمة لأنها شطر العلة ، وبشطر العلة لا يثبت شيء من الحكم ، فيتمسك القاضى بما كان معلوماً حتى يثبت عند العارض (١) .

وفى (ص ٢٢٩) من باب الظهار يقول : ولكن الحرمة بالشك لا تثبت ، كما لا يثبت الطلاق بالشك .

ضرورة الرجوع الى كتاب الله

فهذه آراء العلماء من أصحاب المذاهب المشهورة ، ومن المعترف بامانتهم ، ووجهات أنظارهم في موضوع الطلاق ، بمنتهى الأمانة العلمية والحمد لله ، وبمنتهى ما يستطيع من الدقة ، وما هى ذى تنفق وتختلف ، وقد يكون اختلافها على ما رأينا - وهى تسبح فى

(١) أنها وجهة نظر - ولو توقف القاضى حتى يتبين : ويسسئوف سماع الشهود لكان أولى ، إلا أن يرى من المرأة معنى تعطيل المدالة ..

خضم البحث العلمى - من طرف الى طرف كما سبق ان قلنا ، لا يجمع بينها الا انها فى جوف المحيط ومنه ترتوى ، فماذا نأخذ منها وماذا ندع ؟ وهل سيظل تردادنا فى دوائر محدودة من العصبية المذهبية ، بل من العصبية لأراء خاصة فى كل مذهب على حدة .

لقد تخلص القاتون وتخلصت تبعها له الفتوى الرسمية من بعض هذه الآصار ، بيد أن الفتاوى على النطاق الشعبى من كثير من العلماء وبعض المجلات الدينية ما تزال محصورة بحدود مذهبية معينة ، وهى ما تزال ترى الورع والاحتياط فى الأخذ (بالأسوا) وإيقاع الطلاق وإن لم يكن على التحقيق واقعاً .

وربما كان للبعض عذرهم يوم كان اطلاع التابع لمذهب على المذاهب الأخرى شاقاً أو عسيراً ، أما والمطبعة اليوم يسرت العسير ، والتحقيق للتراث العلمى ماض على سننه ، ودور الكتب العامة مفتحة الأبواب للجميع ، وعبدت طرق البحث أمام الباحثين ، فلم يعد ثمة عذر لمعتذر عن استيهاب وجهات النظر المختلفة وتقييمها ، بل وتقويمها بميزان الكتاب الكريم والسنة المطهرة ، حتى يكون اهلاً أن يفتى فى دين الله .

وما من مسلم يخالف عن مضمون هذا الأمر الإلهى ، ووجوب النزول عليه وهو يناديهم : « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله ، وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » وأولو الأمر فى المسائل الدينية هم بالبداهة العلماء فانما تنازع المأمنون فى أمر من أمورهم جاءت بتمة الآية الكريمة محكمة فى هديها ، قاطعة فى توجيهها : « فان تنازعتم فى شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلاً » .

ولقد اختلف العلماء فيما اختلفوا فيه ، ولقد تحرى كل امام جهده الخاص ، والله من الله سبحانه أجره أصاب أو أخطأ ، ثم هو

بعد ذلك ليس حجة على غيره من العلماء ، فهل نتنسم جو الكتاب الكريم والسنة المطهرة ، خالصا غير مشوب ، لانكر على أحد جهده ، ولا نبخس من عالم حقه ، يجمعنا الخير العام ، ويحدونا صالح الأمة جمعاء ، لا صالح مذهب او جماعة .

هذا كتاب الله تعالى وتلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد رأينا فيهما بوضوح تام تحديدا للطلاق في عدده ، وتقيدا له في طريقة ايقاعه ، وكان ذلك ولا شك تضييقا لدائرته ، وانا لنرى في هذا التحديد والتضييق كل السعة والرحمة ، ونرى فيهما التفرج من مشكلة الطلاق التي احكمت رواجها بعض الآراء الفقهية ، مسايرة لاستعمال بعض الرجال حق الطلاق على غير وجهه .

ان الرجوع في مشكلة الطلاق الى الله ورسوله ، والاحتكام الى الكتاب والسنة يواتينا بكل ما نريد ويريده المخلصون معنا لصيانة الاسرة ، والحفاظ على قدسية الرابطة الزوجية ، ويجعل الطلاق كما هو في واقع التشريع الاسلامي ضرورة تقدر بقدرها . ان لم يكن منها بد ، لدرء ما هو شر منها وأفدح ، ويخلص الشريعة السمحة من كثير من الآراء التي تحمل عليها وليست في الحقيقة منها .

ان مشكلتنا التشريعية في رأيي تركز على عاملين :

١ - الكلام في الدين ممن لا يحسن ان فهم فيه ، ولا التعبير منه ، فهم يريدونه على ما يشتهون ، وشرع الله ليس شبهة لمشتهين ، انما هو تنزيل مبين من حكيم حميد .

٢ - محاولة بعض المنتسبين الى العلم أن يحصروا دين الله في مذهب فقهي واحد ، كما كان الحال في القضاء الشرعي الى عهد غير

بعيد أو مذهب معينة ، وما عذاها فهو خندهم خروج على الدين ومؤامرة عليه ، وهدم لبنياته .

والفقه المذون على روعته كما تقدم جهده بشرى محدود ، ولاسلام وضع الهى يعطى البشرية هداها بغير حدود .

وما العلماء الاعلام : لا ربانة يقودون سفنهم بمن فيها فى محيط الشريعة ، وهم لم ينشئوا المحيط ، ولم ينشئوا عنه بديلا .

واذا كان لكل امام منهجه من الفهم ، ومذهبه فيما استنبط من كتاب الله فهى طرائق تشير الى سعة المحيط ون لم تكن تحتويه او تحيط بأقطاره ، ولا ذاك فى طوقها ، وكان اختلافهم آية على ذلك ، ورحمة فى نفسه ، وسيظل المحيط يعطى ، والعلماء منه يفترون بما رزقوا من الفهم فى كلمات الله .

ولقد يفنى البحر قبل أن ينفذ ألفهم فى كلمات الله وما تعطيه : « قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفذ كلمات ربي ولو جئنا بمثله مددا » .

كثرة وسعة

والى الذين يريدون حصر التشريع فى مذهب واحد أو مذاهب خاصة ، نسوق سطورا من كتاب من كتب كلية الشريعة بالجامعة الأزهرية يتحدث عن تاريخ الفقه الاسلامى وأدواره ، فيقول عن الدور الرابع :

التشريع من أول القرن الثانى الى منتصف الرابع الهجرى

(ص ٨١ - ٨٢) : ولذى يعيننا بوجه خاص أن نقول :

ان هذا العصر أنجب ثلاثة عشر مجتهدا ، دونت مذاهبهم ، وقلدت آراؤهم ، واعترف لهم الجمهور الاسلامى بالأمامة والرعاية الفقهية ، واصبحوا هم القدوة والقادة .

منهم سفيان بن غيثة بمكة .
 ومالك بن انس بالمدينة .
 وأبو حنيفة ، وسفيان الثوري بالكوفة .
 والأوزاعي بالشام .
 والشافعي ، والليث بن سعد بمصر .
 واسحق بن راهويه بنيسابور .
 وأبو ثور ، وأحمد ، وداود الظاهري ، وابن جرير ببغداد .
 ومن هذه المناهب ما عمر الى يومنا هذا ، ومنها ما قضى عليه
 الغناء ثم يقول :

وكأن الى جانب هؤلاء كثير ممن لم يسعدهم الحظ بانتشار
 مذاهبهم واعتناق جمهرة الناس لها - وبالجمله فقد كانت حركة
 علمية واسعة النطاق في سائر الاقطار الاسلامية .
 ويقول : وأهم مراكز التشريع في هذا العصر :

بغداد . والكوفة . والبصرة . والمدينة . ومكة . ومصر .
 ودمشق . ومرو . ونيسابور (والقروان . وقرطبه .
 نهضت هذه الامصار وغيرها نهضة مباركة .. وضربت بسهم
 وإفر في كل علم ا هـ .

العلاج في شرع الله

ففي ضوء الشريعة المطهرة يكون العلاج الحقيقي لهذه المشكلة
 التي استحكمت حلقاتها ضيقا وعنتا ، لا من الشريعة الغراء
 بأهدافها السامية ، وحكمها العالية ، ولكن من ضيق بعض الآراء
 الفقهية ، وتجاوزها بظن الحيطة والورع حدود الحجة العلمية
 والدلائل الشرعية ، ازاء تجاوز كثير من الناس آداب الدين وأخلاقه
 ومثله .

جاء في كتاب الفتاوى لأشيخ محمود شلتوت رحمه الله تعالى :
تحت عنوان : « إلى الفقه الإسلامي الواسع » قوله :

وفيه من اليسر ورفع الجرج ما يحقق سماحة اندين ، ويسر
الشريعة ، وسيجدون فيه متى حسن النظر الوقاية الكافية من
ظاهرة كثرة الطلاق التي يزعمون - بحسب ما يذكرون من أرقام -
انها كثرة تهدد حياة الأسر ، وليس للأسرة ما يهددها في ظل الفقه
الإسلامي الواسع إلا الجهل به ، وإهمال الآداب والأخلاق ،
والا التزمت على مذاهب معينة تتخذ ديناً يلتزم ، وقانوناً يجب
التحاكم إليه ، ويحرم التحاكم إلى غيره مما صح دليله وقويت
حجته .

وتحت عنوان فتاوى المقلدين وضررها يقول : (ص ٣١٠) .
أما الناحية الأخرى وهي ناحية الفتوى بوقوع الطلاق أو
الحكم بوقوعه ، فقد جربنا نحن المفتين والقضاة على الاقتداء
أو الحكم بوقوع الطلاق على مذاهب قد تشهد الحجة القوية لغيرها
في عدم وقوعه .

والرأى أنا لا نفتى ولا نحكم بوقوع الطلاق إلا إذا كان مجمعا
من الأئمة على وقوعه ، فإن الحياة الزوجية ثابتة بيقين ، وما ثبت
بيقين لا يرفع إلا بيقين مثله ، ولا يقين في طلاق مختلف فيه .

وعلى هذا فنحن لا نحكم بوقوع الطلاق إلا إذا كان مرة مرة ،
وكان منجزا ، ومقصودا للتفريق ، في طهر لم يقع فيه طلاق
أو إقضاء ، وكان الزوج بحالة تكمل فيها مسؤولته .

ثم مضى فضيلته يذكر مسائل من المختلف عليها بين العلماء ،
وأنه لا يرى وقوع الطلاق فيها فيقول : وبهذا :

١ - لا نحكم بوقوع الطلاق الثلاث دفعة واحدة إذا قال أنت
طالق ثلاثا .

- ٢ - ولا نحكم بوقوع الطلاق اذا كان معلقاً ، كأن يقول : ان فعلت كذا فانت طالق وهو لا يحب الطلاق ولا يريد .
- ٣ - ولا بوقوعه في قول اللامع الهازل مع زوجة أو غيرها أنت طالق أو هي طالق .
- ٤ - ولا في قول البائع على الطلاق ان هذه السلعة بكذا .
- ٥ - ولا يقع والمرأة في حيض أو نفاس أو طهر اتصل بها فيه .
- ٦ - ولو أوقع طلاقاً في طهر لم يتصل بها فيه ، تم أوقع عليها طلقه في الطهر نفسه لا تقع تلك الطلقة الثانية .
- ٧ - وكذا لا يقع طلاق وهو في حالة سكر أو غضب يملك عليه اختياره .

هذا

ولقد بت القانون في بعض هذه الحالات المختلف فيها فوجب أن يرتفع الخلاف حولها ، وأن تتوحد الفتوى فيها ، وقد توحدت فعلا في الجهات الرسمية ، وحكم القانون بحق أن الطلاق الثلاث في لفظ واحد لا يلزم به الا طقة واحدة ، وأن تعليق الطلاق على فعل شيء أو تركه لا أثر له ، حيث لا رغبة في الطلاق وان وقع المعلق عليه .

وأن اليمين بالطلاق للتوثيق كما يحدث من كثيرين في بيع أو شراء أو معاملة لاغ ولا قيمة له .

ومن الخير بل من الواجب ان يمضى القانون الى غايته فيرجع بالطلاق الصحيح اللازم الى إطلاق المأذون فيه شرعا ، ويلغى ما عداه فيحكم ببطلان كل طلاق أجمع العلماء أو كثرهم على أنه يدمى ، مخالف لما اذن الله ورسوله فيه ، كما حكمت بذلك مذاهب

فقهية لها أهميتها وحجتها الناهضة من كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

وهو حينئذ لا يمنع الرجل استعمال حقه الشرعى فى الطلاق ، ولا يجبر المرأة والرجل على دوام علاقة منهارة ، فحق الطلاق باق لمن أرادته على وجهه الصحيح ، ولكنه ينقل الأسرة من سوء ما يتورط الرجل فيه باستعمال حق الطلاق على غير وجهه الصحيح ، مما يضطره كثيرا الى تلمس وجه الخلاص عند أهل العلم مما ورط نفسه فيه .

وإذا كان كثير من الأئمة ألزم الرجل ما التزمه ، لوجوه من الاجتهاد فى فهم النصوص ، عقوبة له وزجرا ، واحتياطا للفروج فى رأيهم وورعا فلذلك - برغم حسن ائنيّة فيه - اعتدوا بانحراف الرجل عن كتاب الله تعالى وشرعه فى أمر الطلاق ، ولا ريب أن رفض ذلك الانحراف ، والفناء وعدم الاعتداد به ، أقرب الى نص القرآن الكريم ، وأوفق لروح الإسلام الحنيف ، وفيه تحقيق لهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حديثه المشهور « من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد » .

أما عقوبة الرجل عن لفظة لم تقع موقعها ، فما ينبغي أن تكون بما يهدم أسرة أو يشرّد أطفالا .

وختلاصة الموضوع كما يلى :

١ - الإصلاح الذى نريده ، ويريده المخلصون معنا لأمتهم ودينهم ، من تضيق دائرة الطلاق الى الحد الذى يضعه وضعه الطبيعى فى الإسلام ، ضرورة تقدر بقدرها ، ودواء ناجما لا غنى عنه فى موضعه ، ويوائم روح هذه الأمة ، هو فى كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، ومن صميم الفقه الإسلامى

على شئنة وشموله وعمقه ، وجهود فقهاء الاسلام في القديم والحديث :

ولن يكون قط في تقليد غير المسلمين على حساب الدين وعهده المبين .

٢ - الطلاق في الاسلام محدد ومقيد ،

حددته عددا آيات سورة البقرة .

وتدثته بحالة خاصة آيات سورة الطلاق .

واستبانة خلال ذلك أحكامه وآدابه ، عرضت لها الآيات الكريمة ، وشرحتها السنة الشريفة .

وفي هذا التحديد والتقيد سعة ورحمة ، تقى الأسرة عواقب انحراف بعض الرجال في استعمالهم الطلاق ، وتقى التشريع نفسه محاولات الانحراف به عن منهج الاسلام .

٣ - سورة الطلاق التي بينت منهج الاسلام في إيقاعه آخر ما نزل من آيات الطلاق في بيان منهجه ، وهي بهذا حاكمة على ما سواها من الآيات ، دافعة لما يخالفها من حالات الطلاق المروية عن الصحابة ، وقد زاد ذلك وضوحا وتحديدا حديث ابن عمر المتفق عليه ، ضرورة أن تكون المرأة المدخول بها عند إيقاع الطلاق طاهرا لم يمسهنا زوجها ، وإحاديث أخرى نحو حديث ابن عمر ، وكلها تنهى أشد النهى عما يخالف المنهج المشروع في الطلاق .

٤ - إذا كان القانون قد ألغى اعتبار الحلف بالطلاق ، واعتبر الطلاق المعلن بعدد لفظا أو إشارة واحدة فقط ، فيجب أن يكون اعتبار هذه الطلقة الواحدة مشروطا بأن تقع موقعها على ما أذن الله تعالى ورسوله ، والا كانت باطلة ولا أثر لها .

٥ - لا ينعقد الطلاق ولا يلزم بالتعليق ، سواء ما ألغاه القانون سابقا إذا أراد الرجل الحث على شيء أو الامتناع منه - وما لم يلغ إذا ما أراد الطلاق - وأما ينعقد بالتنجيز فقط عند توافر شروطه الأخرى .

٦ - لا يقع طلاق ولا ينعقد في حيض أو نفاس .

٧ - لا يقع طلاق ولا ينعقد في طهر مسها فيه .

٨ - لا يقع الطلاق ولا ينعقد ممن غلبه الغضب على قصده فاقدم عليه مغلوبا على أمره ولم يكن يريد .

٩ - لا يتم طلاق وتترتب عليه آثاره بدون إسهاد ، فإن لم يشهد عليه عدلان حكم بطلان الطلاق .

وبعد ..

فهذه لمحات ن الفقه الاسلامى على ضوء كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، تشير الى أننا واجدون فيه حاجتنا عن توضيق دائرة الطلاق ، بل واجدون فيه المعين الذى لا ينضب لما نريده من تقنين وتشريع فى محيط الحياة العامة والخاصة .

تشريع عادل شامل يحفظ للأسرة كيانها ، ويصون حرمتها وكرامتها ، ويحفظ لكل من فيها حقه كاملا غير منقوص ، يأخذ بيدها فى هودة ورفق الى حيث سعادتها وهناعتها ورفعة شأنها .

فما حاجتنا الى أن ننقل عن سسوانا قواعد كان هو أول من شقى بها ، وخرج عليها ، وما أغنانا عن محاولة المساس بأصل التشريع ، وتبديل حكم الله الذى قضى بأن الطلاق فى يد الرجل ، وتسليط القاضى عليه بالتحقيق والدفاع والاستشهاد ، وما يصحب ذلك من استعلان الأسرار ، وتمرية لأستار ، ومبالغات التخاصم والادعاء .

مناقضة :

ثم ماذا يصنع الزوج الذى استعمل حقه منصفاً ، فأوقع الطلاق على نحو ما أمر ، ولم يقتنع القاضى بوجهة نظر الرجل فرفض انطلاق ، أو كان ممن يدين بعدم وقوع الطلاق ؟ .

أيفرض على الرجل جبراً أن يعيش مع مطلقته ، وقد رفضنا أن نفرض على المرأة العيش جبراً مع زوجها ؟ !! ، ويكون ذلك كما علق عليه ناقد بيتا للطاعة - بل للمعصية - فتحنأه من الجانب الآخر .

وشنان بين الأمرين ، جبر قد يقىء الى الرضا فى حل ، وجبر آخر - لا نحب أن نسميه - فى غير حل .

أم نلجأ الى التفريق الجسمانى كتأديب وقتى على نحو ما أشارت الى ذلك صحيفة كبرى فى مناسبات سابقة ؟ .

أم يمضى من شاء الى آخر الشوط ليقول كما قال صاحب هذا الكتيب عن التفريق الجسمانى : (أما اذا تعذر الصلح ، واستحالة عودة الزوجة الى زوجها ، فتستمر حياة الانفصال من غير زواج أحد الطرفين حتى يموت أحدهما ، وعند ذلك فقط يجوز الطرف الثانى أن يتزوج مرة ثانية اذا أراد) الطلاق فى المسيحية المقدس سامى بولس .

حاجتنا الضرورية :

ومرة أخرى لسنا فى حاجة الى أن ننقل عن سوانا قواعد شقى بها أصحابها ، أما حاجتنا الحقيقية فالى نهضة تشريعية ترتفع بنا الى مستوى التحليق فى جو الكتاب الكريم والسنة النبوية الشريفة .

لقد اجتهد الأئمة وبذلوا ما وسعهم البذل من جهد وإخلاص ، ونصح لدين الله ، ومراعاة حاجة المجتمع وضروراته ، فى ظل شرع

الله ، حتى لقد غير الامام الشافعى من آرائه بتفسير البيئة من العراق الى مصر ، وعرف له مذهب قديم ومذهب جديد .
وعرف عن الامام مالك أن من أصول النظر الفقهي عنده رعاية المصالح المرسله ، وحاجات العباد ، وأبى موافقة أمير المؤمنين في فرض الموطأ على أمصار المسلمين ، قائلا له : إن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تفرقوا في الأمصار بهما حملوا عن رسول الله من علم وهدى .

وها هي ذى علوم السلف وجهودهم ومؤلفاتهم على طرف الثمام .. ووسائل البحث العلمى ميسرة على نحو ما تيسرت وسائل الحياة المادية المعاصرة .

وليست الا الهمة المخلصة في الاجتهاد الفردى والجماعى تنتظمه الجامعات العلمية بامكانياتها الضخمة ، لتعيد لتشريعنا مكان الصدارة العالمية ، وتمضى امتنا على سنته القويمة خير أمة أخرجت للناس بعلمها وعملها وهداياها .



وها هي ذى بشائر النهضة بعد سنين عجاف طوال أخلدت الأمة فيها الى الأرض ، فتقتسمها ذئب الأرض ، حتى اذا ثابتت الأمة الى رشدتها فأقامت كتاب الله وحفظت حدوده في ركن من أركانها ، ورفعت شعار العلم والايمان في ركن آخر منها ، تفتحت لها بركات من الأرض يذهب يسيل فيضا وتفتحت لها بركات من السماء بنصر مؤزر على أعدائها ، أسترد لها مكانتها بين العالمين ...

ان النداء العلوى الذى رفعه المجاهدون وهم يدكون حصون الأعداء دكا ، هاتفين من أعماقهم : الله أكبر ، والذى تفتحت له القلوب ، وانشرحت الصدور مهالة مستبشرة ، يجب أن تتفتح لعناه العقول كذلك ، فترتفع معه الى أفقنا العلوى كما شرعه الله في العقيدة والتشريع .

بشائر النهضة :

وان بشائر النهضة الدينية والتشريعية في جنبات العالم الاسلامي تعطينا الامل في أن نغسل عن وجه تشريعنا الحنيف الغبار الكثيف الذي غطى محياه ، وان نطبخ لأدوائه التي اندست اليه ، واستبدت بروحه وروح الأمة منذ أواخر القرن الماضي الى اليوم ، لتستكمل الأمة كرامتها بكرامة قوانينها ، ويتم لها استقلالها الفكري باستقلال تشريعها ، وباستعادة روحها الاسلامية المشرقة .

قانون الأسرة :

انا لنرجو ان تدعم لجنة الأسرة بالكفايات الاسلامية المستنيرة ، وان ينتفع بجهود الدارسين ليخرج القانون مشرقا بروح الاسلام ، فاذا تم وضع القانون ، وتم اقراره بعد مناقشته وتمحيصه ، كان أول عمل ينبغي العناية أن يطبع ومعه اسانيده العلمية ، في كتاب سهل تداوله ، ليكون في متناول الجميع ، كما هو الشأن في الرسائل الثقافية .

كذلك واجبا حتما ان يكون من مقرر الفقه في الدراسة الازهرية ، وأن يعمم لجميع الأئمة وخطباء المساجد والوعاظ وكل من يقصدهم الشعب للاستفتاء ، لتكون الفتوى للمستفتين واحدة ، وبما اتفق عليه رأى المصلحين .

وكلمة أخيرة على هامش هذا الموضوع لخير الفقه الاسلامي ولخير المسلمين : أن مؤتمر علماء المسلمين بالأزهر وهو يطلب الراي أحيانا من جبهة العلماء خارج أعضائه فيما يبحثه من مشكلات معاصرة كالمعاملات المالية وغيرها يرجى منه أن ينتفع بما يقدم اليه من بحوث مدروسة ، وأن يقومها ويقول كلمته فيها لتأخذ طريقها بعد اجازته الى العمل العام والفتوى الرسمية ، وهذا البحث : « الطلاق في الاسلام محدد ومقيد » نموذج لما يراد من المؤتمر البت فيه .

ومن قبله بحث بعنوان :

قضية بنت الأخ والعمة وبنت العم في الميراث

وهو في جوهره تصحيح حكم فقهي ، وانصاف للنوات حق شرعى .

نشرته مجلة الأزهر في خمسة أعداد من عامى (١٩٦٩-١٩٧٠م) ١٣٨٩ - ١٣٩٠ هـ وقدمته لأمانة المجمع قبل دورتيه الأخيرتين .
يبدأ بيد الى فضيلة الاستاذ محمد عبد الرحمن بيصار وكان حينذاك الامين العام لمجمع البحوث .

وكان من حق المجمع أن يراه ، ومن واجبه وبعد نشره بمجلة الأزهر أن يقول كلمته فيه .

ولكن شيئاً من ذلك الى الآن لم يتم ، وقد حادثت الدكتور بيصار وغيره فيه أكثر من مرة .

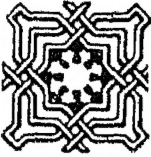
ولعل المجمع الموقر ، وبالأحرى أمانته العامة نستترك ذلك وأمثاله فيما يلى . وبالله التوفيق (١) .
والحمد لله رب العالمين .

كمال احمد عون

(١) ثم ناقضه المجمع بعد بضع سنوات، وبرئاسة الامام الاكبر الشيخ عبدالحليم محمود شيخ الأزهر الاسبق ، وكنت على عاجل سفر الى جامعة الامام بالرياض .
وقد تجدد نشر خلاصته بعد الجمعة من صحيفة الاخبار من سنين وثارت حوله مناقشة وطالب محرر الصحيفة الدينية الاستاذ عبد الوارث السوقي الجامع العامة الرسمية بالبحث وابداء الراى فى ثلاثة اعداد على مدار ثلاثة اسابيع .
ونشرته مجلة الجامعة بقطر - تقديراً له فى عددها الثالث .
وما يزال البحث حيث هو بالمجمع - وكل شئ عند ربك بمقدار ومنه سبحانه التوفيق ؟

المحرر ١٤١١ هـ يوليو ١٩٩٠ م كمال احمد عون

●● مختارات من مطبوعات
وكتاب الشعب



- | | |
|---------------------------|-------------------------------|
| ● مسامح دينية | ● صفة الجنة وأهلها |
| بقلم د. زكى مبارك | في القرآن والسنة |
| أعداد وتقديم : | □ د. كمال شبانة |
| □ كريمة زكى مبارك | ● سمات إيمانية |
| ● أدب الدنيا والدين | (ديوان شعر) |
| (الجزء الأول ٢) | □ د. أحمد عمر هاشم |
| □ عبد الله أحمد أبو زينة | ● لمحات عن أمهات المؤمنين |
| ● محمد وحقوق الإنسان | □ منصور الرفاعى عبيد |
| □ محمود الشراوى | ● المرأة والشرائع السماوية |
| ● نفيسة العلم والمعرفة | □ د. مديحة خميس |
| □ صلاح عزام | ● حماية الإسلام للأنفس |
| ● فن تربية الطفل | والأعراض |
| □ مجموعة من الأطباء | □ على عبد الواحد وافي |
| وال تربويين وعلماء النفس | ● التربية في الإسلام |
| ● الطفولة والمستقبل | □ د. أحمد إبراهيم مهنا |
| □ أحمد حامد | ● قيم الحياة في القرآن الكريم |
| ● لباب الإسلام | □ محمد شديد |
| □ محمد عبد السميع الحناوى | |

●● تطلب هذه المختارات وغيرها من مطبوعات
وكتاب الشعب من المكتبة الرئيسية لمؤسسة دار الشعب
٩٢ ش قصر العينى بالقاهرة ومن كبرى المكتبات
بعواصم محافظات جمهورية مصر العربية .





ثقافة وعلوم إنسانية لكل الشعب

هذا الكتاب

❖❖ كتاب « الطلاق في الاسلام » ثرة دراسة وافية وعسيفة ودقيقة جمعت آراء علماء المسلمين حول ما شرعه الاسلام من تقرير حق الطلاق وحدوده في سبيل حل اسلامي جذري لهذه القضية الهامة وما يترتب عليها من مشاكل اجتماعية ونفسية تهدد كيان الأسرة المسلمة ، وقد درس المؤلف أبعاد هذه القضية من جميع جوانبها مسترشدا بالمذاهب الأربعة المشهورة وبقيّة المذاهب الثمانية التي تدون منها موسوعة الفقه الاسلامي في ضوء كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وعمل الصحابة الكرام .

❖❖ ويشرف « دار الشعب » أن تقدم هذه الدراسة القيمة للباحثين من علماء المسلمين وللمسؤولين عن شؤون الأسرة المسلمة وقوانينها في البلاد الاسلامية وبالله التوفيق ،،

الثن ١٧٥ قرشا

١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م